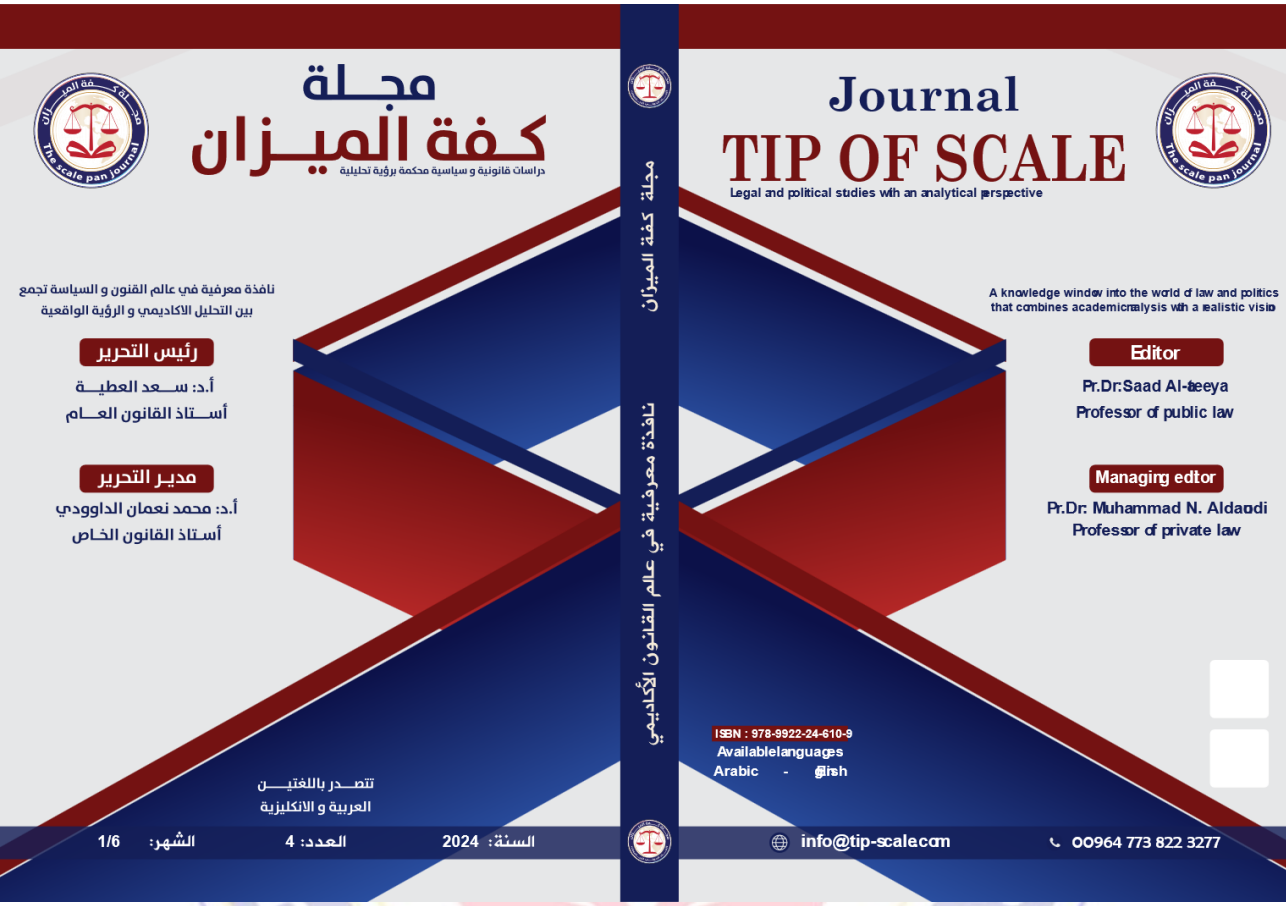
مجلة
كفة الميزان
دراسات قانونية و سياسية محكمة برؤية تحليلية
Journal
TIP OF SCALE
Legal and political studies with an analytical perspective
مجلة كفة الميزان
نافذة معرفية في عالم القانون الأكاديمي
نافذة معرفية في عالم القنون و السياسة تجمع
بين التحليل الاكاديمي و الرؤية الواقعية
رئيس التحرير
أ.د: سعد العطية
أستاذ القانون العام
مدير التحرير
أ.د: محمد نعمان الداوودي
أستاذ القانون الخاص
A knowledge windev into the world of law and politics
that combines academicmalysis with a realistic visio
Editor
Pr.Dr:Saad Al-teeya
Professor of public law
Managing editor
Pr.Dr: Muhammad N. Aldaodi
Professor of private law
ISBN : 978-9922-24-610-9
Availablelanguages
Arabic - glish
تتصدر باللغتين
العربية و الانكليزية
الشهر: 1/6
العدد: 4
السنة: 2024
info@tip-scale.com
00964 773 822 3277

مجلة كفة الميزان

دراسات قانونية و سياسية محكمة برؤية تحليلية

نافذة معرفية في عالم القنون و السياسة تجمع
بين التحليل الاكاديمي و الرؤية الواقعية

العدد الرابع - السنة الاولى- ذو الحجة- ١٤٤٦- حزيران ٢٠٢٥

توجه جميع المرسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي

مجلة كف الميزان - اربيل - العراق
تلفون : 009647738223277
info@tip-scale.com

تتوفر نصوص و البحوث كاملة في الموقع التالي
www.tip-scale.com

تصدر باللغتين
العربية و الانكليزية

ISBN : 978-9922-24-610-9

كفة الميزان

رئيس التحرير

أ.د: سعد العطية

مدير التحرير

أ.د: محمد نعمان الداوودي

هيئة الحرير

أ.د:احمد خلف حسين الدخيل
جامعة تكريت كلية القانون

أ.م.د. رباح سليمان خليفة
جامعة كركوك
كلية القانون والعلوم السياسية

أ.م.د: معتز علي صبار
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية

د.عدنان عاجل عبيد
كلية القانون جامعة القادسية

أ.د:صعب ناجي عبود
معهد العلمين للدراسات العليا
النجف

أ.د. علي غني عباس
كلية القانون
جامعة المشرق

سياسية النشر

تُعنى مجلة كف الميزان بمشاركات الأبحاث الرصينة والدراسات والتعليقات على الأحكام القضائية وملخصات رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها باللغة العربية والإنكليزية، كما تدعوكم المجلة للتفاعل معها وإغناء الأعداد الصادرة عنها وفق سياسة النشر الخاصة بها والمتمثلة بالآتي:

1- مجلة كف الميزان هي مجلة دورية تصدر شهرياً عن دار هاتريك للنشر والتوزيع في أربيل- العراق.

2- المجلة مختصة بنشر أبحاث العلوم الإجتماعية (القانونية والسياسية والاقتصادية)، أو عرض رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، أو التعليقات على الأحكام القضائية، أو التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات، أو عرض الكتب الجديدة ومراجعتها في العلوم القانونية والسياسية وباللغتين العربية والإنكليزية.

3- تحتفظ المجلة بحقوق النشر والطبع كافة، كما تعبر جميع آراء المؤلفين الواردة في البحث أو المادة العلمية عن وجهة نظرهم، ولا تُعَدُّ المجلة مسؤولة عنها، استناداً لمبدأ استقلالية الرأي، وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين..

4- المجلة غير ملزمة برد أصول البحوث أو التعليقات على الأحكام القضائية أو ملخصات الكتب ورسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراه سواء نشرت أم لم تنشر، مع خصم جميع المصاريف في حال عدم النشر.

5- تكون الأولوية بالنشر حسب الأسبقية بالحصول على قبول نشر للبحوث، وفي حال رغبة الباحث بالنشر المستعجل يستوفى مبلغ إضافي على أجور النشر النهائية للبحث، طبقاً لما متاح على موقع المجلة الإلكتروني.

6- يشترط بالمادة العلمية المراد نشرها بالمجلة، أن لا تكون قد سبق نشرها في مجلة أو دورية أو مؤتمر علمي، بتعهد يقدمه الباحث، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والمالية كافة.

7- يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه أو مادته العلمية إلى أي جهة أخرى لغرض النشر، حتى يصله رد المجلة بصلاحية بحثه أو مادته العلمية للنشر من عدمه خلال مدة شهرين من تاريخ استلام المجلة للبحث أو المادة العلمية، وبخلافه تحتفظ المجلة بحقوقها القانونية والمالية كافة.

8- يتعين على الباحث أن يلتزم بشروط وأسلوب النشر المعتمد من المجلة والمتاح على موقع المجلة الإلكتروني (https:// alkindijournal.com)، وبخلافه لا تتحمل المجلة مسؤولية التأخر بقبول أو نشر البحث أو المادة العلمية.

9- يجب على الباحث مراعاة الأمانة العلمية في البحث العلمي والدراسة الأكاديمية وفي مقدمتها أخلاقيات البحث العلمي وبنود لجنة أخلاقيات النشر

(Committee On Publication Ethics) مثال ذلك، توثيق المراجع والمصادر والنصوص القانونية والعلمية ومراعاة الموضوعية والمنهجية في الكتابة، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والإدارية والمالية الكاملة عن أي انتهاك أو تجاوز لهذه الأخلاقيات طبقاً للقوانين والتعليمات الوطنية أو الدولية.

10- تخضع جميع البحوث العلمية المراد نشرها بالمجلة لتدقيق نسبة الانتحال (turnitin) ضماناً لعدم نشر البحوث مسروقة النص جزئياً أو كلياً، وبخلافه يتحمل الباحث المسئولية القانونية والمالية والإدارية الكاملة.

11- تخضع المادة العلمية التي تنشرها المجلة للتحكيم الشفاف والمراجعة العلمية المتخصصة (Peer-reviewed process) فضلاً عن التدقيق اللغوي (للغة العربية واللغة الإنكليزية)، ويكون للمجلة صلاحية الموافقة على النشر فيها من عدمه استناداً إلى الآراء الأولية لهيئة تحرير المجلة أو آراء المحكمين المتخصصين.

13- يمنح كل باحث نسخة ورقية من العدد المنشور فيه بحثه، فضلاً عن نسخة مستلة عن بحثه، ولا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

14- تعمل المجلة وفق آلية وسياسة النشر المفتوح (Open Access).

15- تلتزم المجلة بمنح الباحث قبول النشر حين استكمال جميع المتطلبات على أن يذكر فيه المجلد والعدد وسنة النشر.

Publication Policy

KAFEET_ALMEZAN Journal focuses on contributions of rigorous research, studies, comments on judicial rulings, summaries of master's theses and doctoral dissertations, scientific reports on conferences, and book reviews in both Arabic and English. The journal invites you to interact with it and enrich the published issues according to its publication policy, as follows:

1. KAFEET_ALMEZAN Journal is a peer-reviewed monthly journal published by Hatrick Publishing and Distribution company in Erbil, Iraq.
2. The journal specializes in publishing research in the fields of social sciences (legal, political, and economic), presenting master's theses, doctoral dissertations, comments on judicial rules, scientific reports on conferences, and reviews of new books in both Arabic and English languages.

3. The journal reserves all rights of publication and printing. All opinions expressed in the research or scientific material are solely those of the authors, and the journal is not responsible for them, based on the principle of independence of opinion, the journal is committed to preserving the intellectual property rights of authors.

4. The journal is not obliged to return the original research, comments on judicial rules, book summaries, master's theses, or doctoral dissertations, whether published or not, with all costs deducted in case of non-publication.

5. Priority for publication is based on the order of receiving research acceptance. In case the researcher wishes to expedite publication, an additional fee is applied on the final publication costs of the research, as available on the journal's website.

6. The scientific material intended for publication in the journal should not have been previously published in

any magazine, periodical, or scientific conference, as per a commitment provided by the researcher. Otherwise, the researcher bears full legal and financial responsibility.

7. The researcher should not submit their research or scientific material to any other entity for the purpose of publication until they receive a decision on whether the journal accepts their research or scientific material for publication within two months from the date of the journal's receipt of the research or scientific material. Otherwise, the journal reserves all legal, financial, and administrative rights.

8. The researcher must adhere to the conditions and style of publication approved by the journal and available on the journal's website. Otherwise, the journal is not responsible for any delay in accepting or publishing the research or scientific material.

9. The researcher must observe scientific integrity in scientific research and academic study, including research ethics and the codes of the Committee on

Publication Ethics. This includes proper citation of references, sources, legal texts, and scientific texts, as well as ensuring objectivity and methodology in writing. Otherwise, the researcher is fully responsible for any violations or deviations from these ethics, in accordance with national or international laws and regulations.

10. All scientific research intended for publication in the journal is subject to plagiarism checking (Turnitin) to ensure that the research is not partially or entirely plagiarized. Otherwise, the researcher is fully responsible for any legal, financial, and administrative liability.

11. The scientific material published by the journal is subjected to transparent peer review and specialized scientific review, in addition to linguistic review (in Arabic and English). The journal has the right to approve or reject publication based on the preliminary opinions of the journal's editorial board or specialized reviewers.

12. Each researcher is granted a hard copy of the issue in which their research is published, as well as a copy of their research. The journal does not cover the costs of sending the hard copy to the researcher.

13. The journal operates according to the Open Access publication model.

14. The journal is committed to providing the researcher with the acceptance of publication upon completing all the requirements, specifying the volume, issue, and year of publication, except for research extracted from master's theses and doctoral dissertations."

قواعد النشر في مجلة كفة الميزان

تقبل مجلة كفة الميزان نشر البحوث باللغات العربية والإنكليزية والتي تتوافر فيها الشروط الآتية:

1. أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث العلمية، والتعهد من الباحث بأن البحث أو الدراسة أصليان لم يسبق نشرهما، وغير مقدمين للنشر في مجلة أخرى وغير مستلين من الإنترنت كلياً أو جزئياً.
2. أن لا يكون البحث أو الدراسة جزء من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه للباحث أو جزءاً من كتاب سبق له نشره ما عدا البحوث المستلة من الرسائل والأطاريح المقدمة من المشرف والباحث معاً.
3. أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيت هوامش البحث ومراجعه في كل صفحة وعمل قائمة للمصادر والمراجع في نهاية البحث.
4. تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر.
5. تقرر المجلة صلاحية البحث للنشر فيها استناداً إلى رأي محكمين متخصصين
6. لا تلتزم المجلة برد أصول البحوث التي ترد إليها، سواء نشرت، أو لم تنشر
7. يخضع ترتيب المواد عند النشر لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث أو قيمة العمل

تعليمات الباحثين:

1. أن يتسم البحث بالأصالة والقيمة العلمية والمعرفية وبسلامة اللغة ودقتها ومراعاة علامات الترقيم.
2. الورق: من حجم (A4) بأبعاد (29 x 21) سم.
3. الخطوط: من برنامج وورد (Word2010) تحت نظام التشغيل (Windows) مع خلاصة للمادة العلمية على (200) كلمة باللغة العربية، و (250) كلمة للمادة العلمية باللغة الإنكليزية كما يلي:
4. نوع الخط: للغة العربية: Simplified Arabic، حجم الخط 16 غامق Bold للعنوان الرئيس، 14 غامق للعناوين الفرعية، 12 عادي لباقي النصوص وترقيم الصفحات، 12 عادي للجداول والأشكال و10 عادي للهوامش.

5. أما اللغة الإنجليزية: Times New Roman، حجم الخط 16 غامق Bold للعنوان الرئيس، 14 غامق للعناوين الفرعية، 12 عادي لباقي النصوص وترقيم الصفحات، 12 عادي للجداول والأشكال التوضيحية و10 عادي للهوامش.
6. تترك مسافة 2.5 سم من كل جهة كهامش للصفحة، والمسافة بين الأسطر 1.15.
7. توضع أرقام الهوامش بين قوسين في متن الصفحة، وبترقيم مستمر في هامش كل صفحة، ويتم إعداد قائمة بالمصادر ولامراجع في نهاية البحث.
8. لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة وتستوفى أجور النشر من صاحبها بواقع 150 ألف دينار، وما زاد عن (25) صفحة يُستوفى مبلغ (5.000) خمس آلاف دينار عن كل صفحة إضافية. أما أجور نشر البحث أو الدراسة من خارج العراق فهي 100 مائة دولار أمريكي للبحث، وما زاد عن (25) صفحة يُستوفى مبلغ 5 دولار عن كل صفحة.
9. لا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.
10. لا تعاد أصول البحوث والدراسات الواردة إلى المجلة إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر ويكون حق النشر ملكاً للمجلة إذ لا يجوز إعادة نشرها في مجلة علمية أخرى بعد إقرار نشره في المجلة إلا بعد موافقة خطية (إذن كتابي) من رئيس التحرير.
11. يمنح كل باحث نسخة من العدد المنشور فيه بحثه بالإضافة إلى نسخة مستلة عن بحثه، ولا تتحمل المجلة تكاليف الإرسال.
12. الآراء الواردة في البحوث والدراسات تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة.
13. تعتمد المجلة الصيغة العالمية (MLA) عند تنسيق وترتيب المصادر.
14. تخضع البحوث المقدمة للنشر لتحديد نسبة الاستلال (الانتحال) plagiarism ، فالانتحال بكل أشكاله يشكل سلوك نشر غير أخلاقي وغير مقبول. فضلاً عن أن المجلة تتحمل اختبار الانتحال وتحتفظ بالحق في إزالة وسحب أي مقالة مسروقة بعد نشرها

وأن تضع مرتكبها تحت طائلة القانون، وذلك باستعمال برنامج Turnitinعلى ألا تزيد نسبة الاستلال عن 20%.

آلية نشر البحث

1. يتولى رئيس تحرير المجلة استلام البحوث المقدمة للنشر في مجلة كفة الميزان مع الاستمارة المخصصة لطلب النشر والتي تشتمل على (طلب النشر، التعهد، التخويل)، والمنشورة على موقع المجلة الرسمي بعد التأكد من أن موضوع البحث ضمن اختصاص المجلة كون المجلة متخصصة في العلوم الاجتماعية (قانون، سياسة، اقتصاد).
2. القيام بإجراءات فحص نسبة الاستلال للبحث باستخدام برنامج (Turnitin) المعتمد من قبل الوزارة للبحوث المقدمة قبل إرسالها إلى المقومين العلميين، لمعرفة نسبة مطابقته للمعايير المطلوبة، ولا تعالج أي محتويات استلال، وإن كان البحث يحتوي على أكثر من (20%) من الاستلال للبحث كله، فسوف تعيد المجلة إرسال البحث إلى الباحث لمراجعته ولن يقبل البحث حتى معالجة الاستلال.
3. إحالة البحوث المقدمة للنشر من قبل رئيس التحرير الى أعضاء هيئة تحرير المجلة ممن يتطابق اختصاصه مع تخصص البحث المقدم للنشر.
4. تتولى هيئة تحرير المجلة تدقيق البحوث المقدمة للنشر ومن ثم ترشيح الخبراء المختصين لتقويم البحوث، على أن يتم مراعاة اللقب العلمي والتخصص الدقيق لكل من الخبير العلمي والباحث.

5. إحالة البحوث مع أسماء الخبراء المرشحين من قبل هيئة التحرير إلى مدير التحرير، ليتولى مدير التحرير إحالة البحوث إلى الخبراء المختصين في ضوء قرار هيئة التحرير، ومتابعة إجاباتهم في ضوء المدة القانونية المقررة للتقويم وخلال مدة أقصاها (14) أربعة عشر يوماً، وفق استمارة التقويم المعدة لهذا الغرض، مع ضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم والمتعلقة بهوية الباحث أو الباحثين.
6. تحتفظ هيئة التحرير بحقها بإجراء التعديلات الشكلية واللغوية اللازمة.
7. لا ترد البحوث لأصحابها سواء قبلت النشر أم لم تقبل.
8. تنتقل حقوق الطبع للبحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبوله النشر، ولا يجوز النقل عنه إلا بالإشارة إلى مجلتنا، ولا يجوز لصاحب البحث أو إلى جهة أخرى إعادة نشره في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد استحصال موافقة خطية من رئيس التحرير.
9. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أولوية النشر في كل ما يردها من موضوعات وتأخذ بنظر الاعتبار توازن المجلة والأسبقية في تسليم البحث معدلاً بعد التقويم واعتبارات أخرى، ويخضع ترتيب البحوث في العدد الواحد للمعايير الفنية المعتمدة في خطة التحرير.
10. بعد إعادة السادة المقومين لاستمارة التقويم، يتم الإطلاع عليها لمعرفة مدى مقبولية البحث للنشر، فضلاً عن إرسال الملاحظات المثبتة عليه للباحث.

11. يتولى الباحث القيام بإجراءات التعديلات اللازمة على بحثه وإعادة إرساله للمجلة لغرض التدقيق، لتتولى المجلة مراجعة البحث للتأكد من قيام الباحث بإجراءات التعديلات المطلوبة، على أن يتم القيام بجميع الإجراءات السابقة بمدة أقصاها ثلاثة أشهر.

12. يتم إرسال القرار النهائي للباحث سواء أكان بقبول نشر البحث أم رفض النشر موثق من قبل رئيس تحرير المجلة.

13. إحالة البحث المُقيم علمياً إلى المقوم اللغوي لتدقيق سلامة اللغة، بعد حصوله على قبول للنشر.

14. يتم تزويد الباحث بنسخة ورقية ومستلة من العدد المنشور فيه بحثه.

15. المراسلات المتعلقة بالمجلة تتم عبر عنوان البريد الإلكتروني للمجلة: (info@alkindijournal.com).

16. تلتزم المجلة بجميع الضوابط الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير الخاصة بالمجلات العلمية.

17. تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بالبحث الموضوعي الحر الهادئ البعيد عن كل أشكال التهجم أو المساس بالرموز والشخصيات. وتنأى عن نشر الموضوعات التي تمس المقدسات أو تلك التي تدعو إلى العصبيات الفئوية والطائفية وكل ما يوجب الفرقة ويهدد السلم المجتمعي.

أهداف مجلة كفة الميزان

1. الإسهام في إثراء المعرفة القانونية والسياسية وتعميقها من خلال نشر البحوث والدراسات القانونية والسياسية الأصيلة التي لم يسبق نشرها وذلك عن طريق مطابقة هذه البحوث للمعايير الرصينة لمختلف فروع القانون والعلوم السياسية والاقتصاد، وباللغات العربية والإنكليزية من داخل العراق وخارجه والتي من شأنها أن تشكل إضافة حقيقية لمجالات المجلة.
2. إبراز إسهامات المتخصصين في المجالات المتعددة في القانون والعلوم السياسية والاقتصادية، وتسليط الضوء على الإشكالات والقضايا القانونية والسياسية والاقتصادية سواء كانت وطنية أم دولية.
3. مواكبة ومسايرة حركة التطور في القانون والعلوم السياسية والاقتصاد على المستوى الوطني والدولي من خلال نشر التعليق على الأحكام القضائية وملخصات الرسائل الجامعية المتميزة، وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها سواء كانت باللغة العربية أم باللغة الإنكليزية في مجال تخصصها.
4. متابعة النشاطات القانونية والسياسية والاقتصادية ونشرها من خلال إصدار أعداد خاصة بالبحوث والمؤتمرات.

5. توثيق الروابط الفكرية ونشر الثقافة القانونية والسياسية والاقتصادية بين الباحثين لتحقيق وتنشيط أواصر الاتصال العلمي وتوجهاتهم العلمية والفكرية.

6. السعي لبناء مجتمع معرفي من خلال المشاركة في نشر الأبحاث العلمية الرصينة التي تساعد على تطوير المجتمع.

7. دعم المحتوى الرقمي العربي من نشر البحوث والدراسات القانونية والسياسية بوضع أعداد المجلة بين أيدي القراء والباحثين ونشرها بالنص الكامل على موقع المجلة في الشبكة العنكبوتية (الانترنت) وتطوير الموقع وتحديثه.

8. تحقيق التميز والتقدم في التصنيفات المحلية والإقليمية والعالمية.

9. تمكين الباحثين والمحكمين من اكتساب المهارات الفكرية والمهنية أثناء رحلة نشر البحث العلمي.

10. نشر البحث العلمي من خلال توفير وسيلة للباحثين والعلماء لنشر نتاج أبحاثهم ودراساتهم القانونية. مما يتيح ذلك للمجتمع الوصول إلى المعرفة القانونية والاستفادة منها.

11. تعزيز النقاش القانوني من خلال تشجيع تبادل وجهات النظر والأفكار حول موضوعات قانونية معينة.

12. تعزيز الشفافية والعدالة من خلال نشر الأبحاث والتحليلات القانونية، وزيادة الشفافية في القرارات القانونية والاقتصادية والسياسات الحكومية، وبالتالي تعزيز مفهوم العدالة.

13. تقديم إشارات مرجعية وتوفير مصدر موثوق للمعلومات القانونية يمكن للمحترفين والباحثين اللجوء إليه للعثور على القوانين والسوابق القانونية والأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع معين.

14. الارتقاء بمستوى التعليم القانوني وتوفير مصادر للطلاب والمحترفين في مجال عمل المجلة لزيادة فهمهم ومعرفتهم بالمسائل القانونية.

15. المساهمة في تطوير القانون بشكل عام، من خلال تقديم تحليلات وأبحاث حول الحالات المعاصرة، والتي يمكن أن تقدم رؤى للمعنيين بالتشريع تساعدهم في تطوير وتحسين القوانين واللوائح والسياسات.

المسؤولية المدنية عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

دراسة مقارنة

حيدر عبد الجبار علي

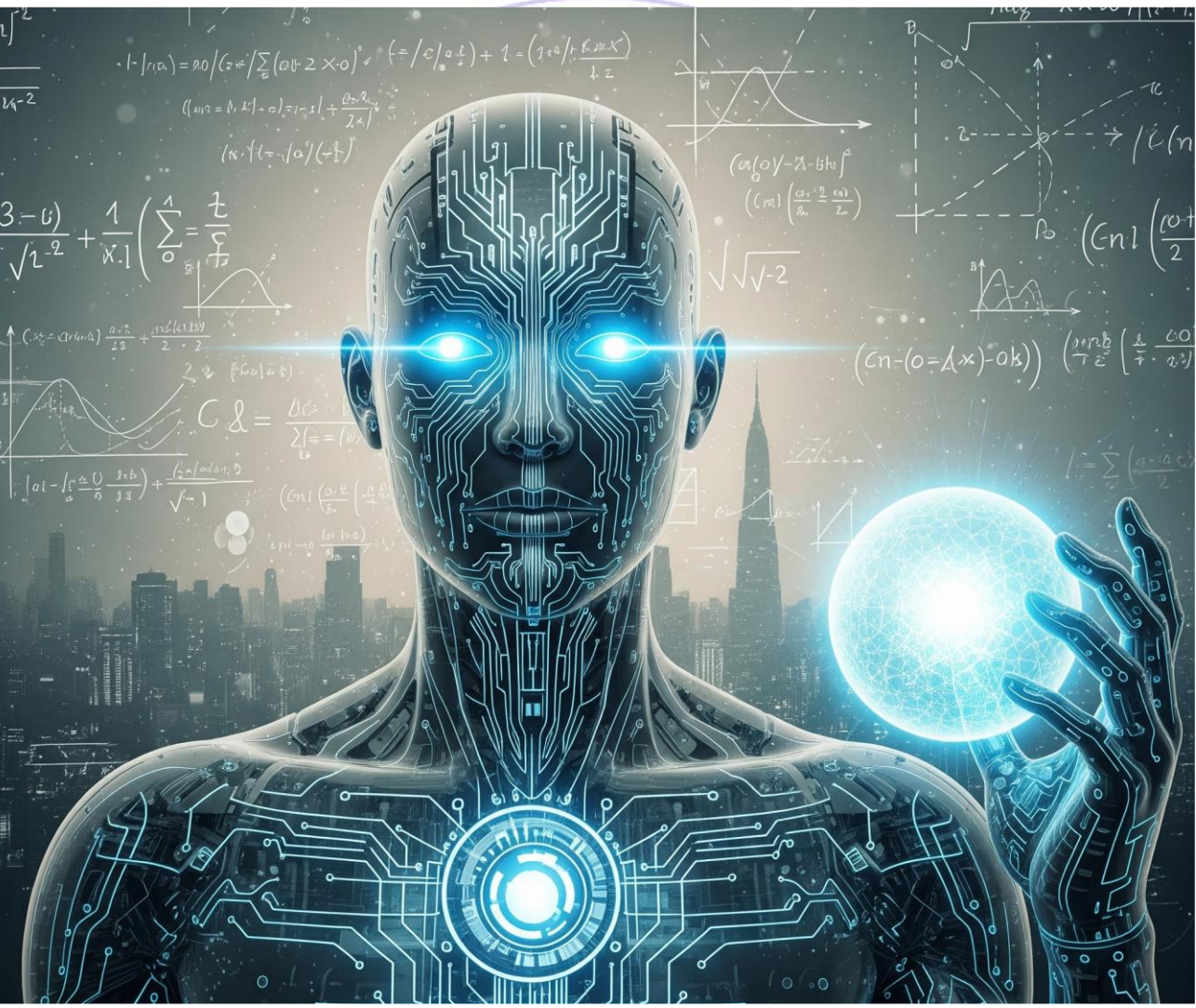

المقدمة

يشهد العالم اليوم تطوراً هائلاً في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وقد بات لهذا التطور تأثير كبير على مختلف الجوانب الحياتية بما في ذلك المجال القانوني. فقد أصبح من الضروري التفكير في كيفية معالجة وتطبيق القوانين الخاصة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتقنياته، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين التطور التكنولوجي وحماية حقوق الأفراد والمؤسسات.

وقد لاحظنا في السنوات الأخيرة تقدماً كبيراً في استثمار الذكاء الصناعي والاستعانة به في القيام بأعمال طواقم موظفين كاملة، حتى بات من الممكن اليوم اكتساب الذكاء الصناعي للشخصية القانونية، وهو ما يمثل تحولاً كبيراً في مجال القانون والتشريعات، وفي معرض سؤال أحد كيانات الذكاء الاصطناعي إذا ما كان يجب أن يمتلك الشخصية القانونية، أجاب أنه: "من الصعب تحديد ما إذا كان يجب على الذكاء الاصطناعي أن يمتلك شخصية قانونية، حيث أن هذا الموضوع محل نقاش قانوني وأخلاقي مستمر. يعتمد ذلك على العديد من العوامل بما في ذلك التطور التكنولوجي والتشريعات القانونية المحلية والدولية".

يتمثل مفهوم الذكاء الاصطناعي في كونه جزءاً من علوم الحاسب الآلي يهتم بأنظمة معينة لهذه الأجهزة، تتسم هذه الأنظمة بالعديد من الخصائص ذات القدرة الفائقة على محاكاة عقل البشري في العديد من الخصائص مثل اللغة، والتعلم والتفكير والقدرة على اتخاذ قرارات معينة وحل العديد من المشكلات.

والذكاء الاصطناعي أجهزة ذكية متطورة جداً، تعمل بخوارزميات معقدة تجعلها مبرمجة على القابلية للتعلم واكتساب الخبرة من خلال تكرار تصرفات معينه. الأمر الذي يفترض ارتكابها لنفس الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها البشر، فهي تحاكي البشر في تصرفاتهم.

وهذا المفهوم ينبئ بأن الذكاء الاصطناعي يُنشِئ من عمل الإنسان الطبيعي ومهاراته وقدراته على برمجة أنظمة الحاسب الآلي عن أمور ذات قدرات فائقة تزيد بكثير عما يمكنه هو القيام بها في العديد من المجالات، ولذا سمى بالذكاء الاصطناعي أي الذكاء الناشئ من صنع الإنسان وابتكاره باستعمال أنواع مختلفة

من العمليات الحاسوبية، التي تؤدي الي استنتاجات معينة وفقاً لقوانين وبديهيات متعارف عليها في البرمجة الحاسوبية.

وقد أصبح الذكاء الاصطناعي يدخل في جميع مجالات الحياة كعلوم الحاسوب، علم النفس، والبيولوجيا الرياضيات، الطب وغيرها، وهو نظام معلوماتي يتمتع بقدرات فكرية مماثلة لتلك التي توجد لدى الإنسان، أو هو تطبيق حاسوبي أو آلة تؤدي العمليات التي يقوم بها الذكاء البشري". وهو وسيلة للتحكم في الحاسوب أو الروبوت بواسطة برنامج يفكر بنفس الطريقة التي يفكر بها البشر الأذكياء".

لكن تكمن المشكلة الأساسية في أن الذكاء الاصطناعي هو مجرد أدوات، ليس لها وعي أو حياة، وتعد الابتكارات المنتجة من جانبه ليست في الواقع إبداعية كما يحدث من إبداعات الإنسان، وهذا ما أكد عليه جانب من الفقه بالقول: "إن الروبوتات ومهما بلغت استقلاليتها، لا يمكنها التمتع بخيال الإنسان ولا إحساسه بالجمال الذي يمكنه من الابتداع، وهي الآن لا تتمتع بالإدراك والوعي الذي يمكن الإنسان تقدير الأعمال التي يقوم بها".

إن أهم ما تتميز به تقنية الذكاء الاصطناعي عن غيرها من البرامج التكنولوجية الأخرى، قدرتها الفائقة على التعلم والتطور واكتساب الخبرة، وإمكانية اتخاذ القرارات المناسبة لما توجد فيه من مواقف دون التدخل البشري المباشر، علاوة على قدرتها على التكيف والتعامل مع ما تتعرض له من مواقف وقدرتها على استنباط الحلول المناسبة لهذه المواقف، والاستجابة لما تتعرض له من متغيرات بمرونة وسرعة فائقة.

ومن ثم لا ينكر أحد ما تقوم به تقنيات الذكاء الاصطناعي من مهام معقدة وعمليات حسابية ضخمة وتوقعات مستقبلية للعديد من الأمور يعجز عنها الذكاء البشري الإنساني في شتى المجالات، بل وأصبح من العادي التعامل مع الذكاء الاصطناعي دون الرجوع للتدخل البشري.

كما يتم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات مثل الطب، والصناعة، والتجارة. ومع تطور هذه التقنيات، تطرح العديد من التساؤلات

حول المسؤولية القانونية عن الأفعال التي يقوم بها الذكاء الصناعي، ونظراً لقدرة الذكاء الصناعي على اتخاذ قرارات مستقلة دون تدخل بشري. يثير ذلك تساؤلات حول المسؤولية القانونية عن الأضرار التي قد تحدث نتيجة لهذه القرارات. فمن المهم تحديد من يتحمل المسؤولية في حال حدوث خطأ أو ضرر ناتج عن قرار اتخذه الذكاء الاصطناعي بشكل مستقل.

وفي سياق قدرته على التفرد والإحاطة بالجوانب الإجرائية للعمليات المتعلقة بالشخصية القانونية، يمكن للذكاء الصناعي أن يقوم بإعداد العقود والوثائق القانونية بشكل سريع وفعال، ويشغل الذكاء الاصطناعي كذلك دوراً مهماً في إبرام وتنفيذ العقود والمفاوضات العقدية في العصر الحديث، حيث يساهم في تسهيل العمليات وتحسين كفاءة النتائج، وأهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال هو استخدامه في تحليل العقود وفهم مضمونها بشكل أفضل.

يمكن أيضاً استخدام الذكاء الاصطناعي في تحديد المخاطر المحتملة في العقود وتقديم استراتيجيات للتعامل معها، وفي مجال المفاوضات العقدية، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل سلوكيات المفاوضين، ومع استمرار تطور التكنولوجيا، من المتوقع أن يزداد دور الذكاء الاصطناعي أهمية في مجال التعاقد، إلا أنه يوجد بعض التحديات التي قد تواجه اكتساب الذكاء الصناعي للشخصية القانونية. حيث تثير استخدامات الذكاء الصناعي في هذا السياق مسائل قانونية وأخلاقية تتعلق بالمسؤولية والشفافية.

إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تشمل عدة جوانب مرتبطة بنواحٍ قانونية، ومنها تحليل البيانات، وتوفير المشورة القانونية، فيمكن للذكاء الاصطناعي تحليل كميات هائلة من البيانات القانونية والقضائية بشكل سريع ودقيق، مما يساعد على اتخاذ القرارات القانونية بشكل أفضل وأسرع، وتوليد توصيات قانونية بناءً على قواعد القانون والسوابق القضائية، مما يساعد المحامين والعملاء على فهم القضايا القانونية بشكل أفضل.

كما يمكن للذكاء الاصطناعي من ناحية ثانية العمل على إدارة الملفات القانونية، ويمكن له المساعدة في إدارة وتنظيم الملفات القانونية والوثائق بشكل فعال،

ويثير استخدام الذكاء الاصطناعي في تنظيم الأعمال القانونية بعض التحديات والمخاوف، تتعلق بخصوصية البيانات، وتحديد المسؤولية، ففي حال حدوث أخطاء قانونية ناتجة عن تدخل الذكاء الاصطناعي، قد تثير تساؤلات حول المسؤولية القانونية والتعويضات المالية.

وإن عدم وجود تشريعات محددة لتنظيم مسؤولية الذكاء يساهم في ضبابية المشهد القانوني، والبعد عن الدقة في تحديد المسؤولين وحجم مساهمتهم في إحداث الضرر، ولما كانت الشركات تستخدم التقنيات الذكية في تقديم منتجات وخدمات للمستهلكين، فيجب ضمان حماية حقوق المستهلكين في حال وقوع أضرار نتيجة لتلك التقنيات.

يساهم الذكاء الاصطناعي اليوم في تشخيص المرضى ووصف الدواء لهم، وفي الجوانب والأمور العسكرية من حيث اتخاذ القرارات وقت نشوب المعارك، وإعداد الخطط والإشراف على تنفيذها، وكذلك تستخدم في أغراض نزع وتفكيك الألغام التي تمت زراعتها خلال الحروب والفترات الاستعمارية، وفى المجال التعليمي من حيث القيام بالدور الذي يقوم به المعلم، وإبداء الاستشارات في مجال التعليم، وفى المجال الصناعي من خلال مراقبة عمليات الإنتاج والإحلال محل العمال في الظروف البيئية الصعبة.

فلم يعد الروبوت أو الذكاء الاصطناعي مجرد حلم يراود البعض أو ضرب من ضروب الخيال العلمي، أو مجال للترفيه أو التسلية من خلال قصص الأطفال المصورة أو الأفلام الكرتونية، بل انتقلت هذه الأحلام العلمية إلى الواقع الذي نعيشه في حياتنا. وتثار الشكوك والمخاوف من تدمير الحياة البشرية عند استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، كما أن استخدام هذه التطبيقات من شأنها أن تثير العديد من المشكلات القانونية، ففي ظل ما شهده ويشهده العالم من تحديات ومشكلات ومخاطر ناجمة عن سوء استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

لذا فالجوانب التي يجب مراعاتها عند تطوير قواعد القانون الخاص لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في الأعمال القانونية هي ضمان حماية حقوق الأفراد والشركات المرتبطة في تلك الأعمال، ويجب أن تتضمن القوانين

تشريعات حدود استخدام التكنولوجيا وضمان عدم انتهاك حقوق الأفراد والشركات وحمايتها من أي سوء استخدام، ويجب أن تحدد قواعد القانون كيفية استخدام التكنولوجيا بأكثر الصور قانونية. وأن تكون هذه القوانين واضحة وشفافة لضمان عدالة العمل القانوني وتفادي أي تأثير سلبي قد يحدث نتيجة لسوء فهم أو إساءة استخدام التكنولوجيا.

وإن من أهم التطبيقات الذكاء الاصطناعي استخدامه في المتاجر الإلكترونية، مما يثير إشكالية قانونية تتمثل بمدى تمتع هذه التقنيات بالشخصية القانونية ومدى قدرتها على التعاقد، وذلك خلال مراحل التعاقد كافة، بدايةً من مرحلة المفاوضات الإلكترونية ومروراً بمرحلة إبرام العقد وصولاً لتنفيذه، خيث أن المشكلة الأساسية في أن الذكاء الاصطناعي هو مجرد أدوات، ليس لها وعي أو حياة، وتعد الابتكارات المنتجة من جانبه ليست في الواقع إبداعية كما يحدث من إبداعات الإنسان، وهذا ما أكد عليه جانب من الفقه بالقول: "إن الروبوتات ومهما بلغت استقلاليتها، لا يمكنها التمتع بخيال الإنسان ولا إحساسه بالجمال الذي يمكنه من الابتداع، وهي الآن لا تتمتع بالإدراك والوعي الذي يمكن الإنسان تقدير الأعمال التي يقوم بها".

أهمية الدراسة

يعد الذكاء الاصطناعي من أبرز الابتكارات التقنية التي أحدثت تحولًا جوهريًا في مختلف المجالات، حيث بات يُستخدم في القطاعات الصناعية، والخدمات الطبية، والمعاملات المالية، وحتى في الأنظمة القانونية والقضائية. ومع هذا التطور السريع، تنشأ تساؤلات قانونية معقدة حول طبيعة المسؤولية المدنية الناجمة عن الأضرار التي قد تسببها هذه التقنيات، سواء نتيجة الأخطاء البرمجية، أو قرارات الأنظمة الذكية المستقلة، أو عيوب في التصميم والتشغيل.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تساهم في إثراء البحث القانوني المتعلق بالمسؤولية المدنية في ظل التحولات التكنولوجية الحديثة. فهي تقدم تحليلًا معمقًا للمبادئ القانونية التقليدية للمسؤولية المدنية، ومدى قابليتها للتطبيق على الأضرار الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي. كما تبحث الدراسة في مدى

الحاجة إلى تطوير أو تعديل القواعد القانونية لمواكبة هذا التطور التكنولوجي، بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية حقوق الأفراد المتضررين.

وتتزايد أهمية هذه الدراسة نظرًا للاعتماد المتنامي على تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، مما يستلزم وجود إطار قانوني واضح يحدد المسؤوليات المدنية عند وقوع الضرر. إذ تواجه الأنظمة القانونية صعوبة في تحديد المسؤول عن الأضرار التي تتسبب بها الأنظمة الذكية، خاصة في الحالات التي تعمل فيها بشكل مستقل عن تدخل بشري مباشر. وبالتالي، فإن الدراسة تسعى إلى تقديم حلول قانونية فعالة لتنظيم هذه المسؤولية، سواء من خلال مساءلة مطوري التقنية، أو الشركات المالكة، أو المستخدمين النهائيين.

كما تساهم هذه الدراسة في تقديم مقترحات تشريعية تهدف إلى سد الفجوات القانونية المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي. فمع اختلاف القوانين بين الدول في التعامل مع هذه القضايا، يمكن لهذه الدراسة أن توفر إطارًا قانونيًا مقارنًا يساعد في وضع معايير موحدة أو استرشادية يمكن الاستفادة منها في التشريعات المستقبلية.

إشكالية الدراسة:

يمثل الذكاء الاصطناعي تحولًا جوهريًا في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، حيث أصبحت الأنظمة الذكية قادرة على اتخاذ قرارات ذات أثر قانوني ومادي دون تدخل بشري مباشر. وبالرغم من الفوائد الكبيرة التي توفرها هذه التقنيات، فإنها تطرح إشكالات قانونية عديدة، لاسيما فيما يتعلق بتحديد المسؤولية المدنية عن الأضرار التي قد تنتج عن استخدامها.

تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول التساؤل التالي:

ما مدى قدرة القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية على استيعاب التطورات الناجمة عن الذكاء الاصطناعي، خاصة في ظل الطبيعة المستقلة لهذه التقنيات وقدرتها على التعلم واتخاذ القرارات دون إشراف بشري كامل. فهل يمكن

إخضاع الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي لقواعد المسؤولية المدنية التقليدية، سواء كانت مسؤولية تقصيرية أو عقدية؟ أم أن هناك حاجة إلى تطوير إطار قانوني جديد يتناسب مع طبيعة هذه التقنيات؟

منهج الدراسة:

سنعتمد من خلال هذه الدراسة المنهج التحليلي، حيث سنحلل القواعد القانونية التي وفر من خلالها المشرع العراقي الحماية للمتضرر من تقنيات الذكاء الاصطناعي، لا سيما ما ورد منها في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012 والتي نظم من خلالها المشرع أعمال الوكيل الإلكتروني، فضلاً عن الأحكام العامة للمسؤولية المدنية الواردة في القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعدل، كما سنعتمد على المنهج المقارن، وذلك لمقارنة ما توصلنا له من أحكام قي التشريع العراقي مع ما يقابلها في التشريع اللبناني لا سيما ما ورد منها في قانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي رقم 81 لعام 2018، وقانون الموجبات والعقود، كما سنتطرق لبعض الأحكام في التشريعات المقارنة لا سيما تلك التي أصدرت قوانين خاصة بتنظيم أعمال الذكاء الاصطناعي.

خطة الدراسة:

القسم الأول: التنظيم القانوني لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: ماهية تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: مفهوم تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: تعريف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي.

الفرع الثاني: أنواع تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: التكييف القانوني لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: خصائص تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: مدى تمتع الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية.

المطلب الأول: إمكانية اكتساب الذكاء الاصطناعي للشخصية القانونية.

الفرع الأول: الاتجاه الرافض للاعتراف بالشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: الاتجاه المؤيد للاعتراف بالشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: الواقع المعاصر لشخصية الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: بعض التجارب الواقعية للاعتراف بالشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: الذمة المالية للذكاء الاصطناعي.

الفصل الثاني: بعض تطبيقات تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال المدني.

المبحث الأول: إبرام عقود التجارة الإلكترونية بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: التعاقد بواسطة الوكيل الإلكتروني (الوكيل الذكي).

الفرع الأول: مفهوم الوكيل الإلكتروني.

الفرع الثاني: خصائص التعاقد بواسطة الوكيل الإلكتروني.

المطلب الثاني: قدرة الذكاء الإلكتروني على إتمام مراحل العقد.

الفرع الأول: إجراء المفاوضات العقدية بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: إتمام التعاقد بواسطة الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: الروبوتات والسيارات ذاتية القيادة.

المطلب الأول: ماهية الروبوتات العاملة بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: تعرف الروبوت.

الفرع الثاني: أنواع الروبوتات وطبيعتها القانونية.

المطلب الثاني: ماهية السيارات ذاتية القيادة العاملة بتقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: مفهوم السيارات ذاتية القيادة.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للسيارات ذاتية القيادة.

القسم الثاني: المسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي وآثار ترتبها.

الفصل الأول: التنظيم القانوني للمسؤولية المدنية للذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: أنواع المسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي طبقاً للقواعد العامة.

المطلب الأول: المسؤولية العقدية.

الفرع الأول: أركان المسؤولية العقدية.

الفرع الثاني: المسؤولية العقدية والذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: المسؤولية التقصيرية.

الفرع الأول: أركان المسؤولية عن الأفعال الضارة.

الفرع الثاني: المشؤولية عن الأفعال الضارة والذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: المسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي طبقاً للقواعد الخاصة.

المطلب الأول: المسؤولية الموضوعية.

الفرع الأول: أركان المسؤولية الموضوعية.

الفرع الثاني: المسؤولية الموضوعية والذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: المسؤولية عن المنتجات المعيبة وإمكانية تطبيقها على الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: شروط قيام المسؤولية عن المنتجات المعيبة ومدى تطبيقها على الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه تطبيق المسؤولية عن المنتجات المعيبة على الذكاء الاصطناعي.

الفصل الثاني: آثار المسؤولية الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

المبحث الأول: التعويض عن الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: أنواع التعويض المترتب على استخدام الذكاء الاصطناعي وطرق تقديره.

الفرع الأول: أنواع التعويض.

الفرع الثاني: تقدير التعويض الناتج عن أضرار الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: الأساليب المقترحة للتعويض عن أضرار استخدام الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: الوسائل الوقائية المساندة للمتضرر في تحصيل التعويض الناتج عن ضرر تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: التأمين كوسيلة احتياطية لجبر مسؤولية الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: تعديل قواعد المسؤولية الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: دفع المسؤولية الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: دفع المسؤولية وفقاً للقواعد العامة.

الفرع الثاني: دفع المسؤولية وفقاً للقواعد الخاصة بالذكاء الاصطناعي (تقنيات الذكاء الاصطناعي والقدرة على التعلم واتخاذ القرار، ومفهوم حراسة الأشياء).

المطلب الثاني: تعديل المسؤولية الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: الإعفاء من المسؤولية أو التخفيف منها.

الفرع الثاني: تشديد المسؤولية.

الخاتمة وتتضمن جملة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لتقنيات الذكاء الاصطناعي

إذا كان القانون يوصف بكونه نظاماً تقنياً وإجرائياً، يقوم بدور مهم في المجتمع، ويحرك الحياة الاجتماعية وحمايتها، فإن هذا الأمر جعل كل الدول بمختلف مؤسساتها - بغض النظر عن اختلاف توجيهاتها ومرجعياتها الرسمية تضطلع إلى عالم تسود فيه التكنولوجيا والرقمنة، عالم أكثر تقدماً غير حبيس في ما هو تقليدي فقط، بل يتعداه إلى ما هو حديث ومتطور يرتكز بالدرجة الأولى على أنظمة جديدة تهتم بالعقل الذكي الذي ينحاز إلى العقل البشري، والذي يحتوي على مجموعة من الآليات والتقنيات التي تؤدي دوراً كبيراً ومهماً في شتى القطاعات والميادين.

فدول اليوم هاجسها الأول هو تبني الأنظمة الذكية، لما لها من أهمية كبيرة في المجتمعات هذا هو التحدي الأساس الذي تسعى له الدول، هذه الأنظمة الذكية تتمثل فيما يعرف الآن بالذكاء الاصطناعي، الذي يحاكي الذكاء البشري، ولما له من قدرة على التكيف مع ظروف الحياة عن طريق برامج الحاسب الآلي.

بعد التطور التقني الهائل الذي دخل في مجال العلوم والتكنلوجيا، أخذ المجتمع بالتحول شيئاً فشيئاً من مجتمع مادي يعتمد على الآلات التقليدية والحاسب الآلي البسيط، إلى مجتمع آخر لا وجود له في الواقع المادي، يعتمد في ذلك على مجموعة من النظم والبرامج الرقمية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، وهذا بدوره انعكس على ما هو موجود فعلاً في العالم المادي، فالآلة التقليدية بعد أن وضع فيها العقل الصناعي، أصبح بإمكانها أداء مهامها كالبشر، بل أفضل منه احياناً؛ وبعد ظهور الانترنت، أصبحت بإمكان النظم الذكية التعامل وابرام التصرفات القانونية في الداخل والخارج بدلاً من العنصر البشري، فظهرت لدينا الشركات الالكترونية ، وإدارتها بواسطة الأنظمة الذكية، وأصبح انتاج النظم والتطبيقات والآلات الذكية محل انتاج كبريات الشركات العالمية ، وهذا بالتأكيد سينعكس على النظام القانوني السائد، بإعتبار أن تلك النظم والاختراعات عند تجسيدها

في مجسم مادي وجعله يتصرف بشكل تلقائي دون الرجوع للبشر، سيشكل إشكالية قانونية تتعلق بمعرفة طبيعة هذا الكائن الجديد، وهل من الممكن أن يتمتع بالشخصية القانونية فقط لأنه يتمتع بصفة الاستقلالية في أداء مهامه؟

فالذكاء الاصطناعي بات جزء لا يتجزأ من صناعة التكنولوجيا الحديثة، لما له من خوارزميات وتطبيقات وتقنيات تعتمد على النظم الذكية في صناعة القرار، وله مزايا عديدة في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والقانونية.

ويعد المجال القانوني من أهم المجالات التي تسعى إلى تطوير منظومتها الرقمية واستجلاب تقنيات الذكاء الاصطناعي إليها، لما لهذا المجال من أهمية بالغة في المجتمع الذي بانعدامه – القانون - لا يمكن أن نتصور قيام دولة الحق والقانون.

أي إن القواعد القانونية مرتبطة بالتغييرات التي تطرأ في دول العالم، وهي ليست ثابتة ومرتكزة، بل متجددة - لأن من خصائصها أنها قاعدة اجتماعية - الأمر الذي يوحي تماماً أنه أي مستجد يطرأ في الواقع إلا ويؤثر على النظم القانونية.

كما يقوم الإطار القانوني في مجال القانون الخاص على حماية الحقوق والمراكز القانونية، وحتى تتحق تلك الحماية لا بد من توفر أركانها، والتي من أبرزها هو مدى تمتع الكيان الطبيعي أو المعنوي بالشخصية القانونية، فمتى كانت له تلك الشخصية، فإن ذلك يعني اعترافاً قانونياً بحقوق ذلك الشخص، وبما أن التطور التكنولوجي في الوقت الحاضر يقوم على ثورة م نالغليان العلمي والصناعي، مما أدى إلى ظهور آلات وكيانات إلكترونية لم تكن موجودة مسبقاً بفعل الذكاء الاصطناعي، فهل يمكن منحها الحقوق التي تمنحها التشريعات للكيانات الموجودة مسبقاً؟، وهل يمكن تطبيق أحكام الشخصية القانونية على الكيانات الجديدة؟

لذلك، وبناءً عليه سنقسم هذا الفصل إلى مبحثيين، سنتطرق في المبحث الأول لدراسة لبيان الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته، وسنتطرق في المبحث الثاني

لدراسة الذكاء الاصطناعي والشخصية القانونية، أما المبحث الثالث فسنتطرق فيه لدراسة قدرة الذكاء الاصطناعي على إبرام العقود.

المبحث الأول

ماهية تقنيات الذكاء الاصطناعي

يُعدّ الذكاء الاصطناعي مجالًا متناميًا في مجال التكنولوجيا يهدف إلى تطوير أنظمة قادرة على تنفيذ مهام تتطلب الذكاء البشري، ويهدف إلى تطوير وبرمجة أجهزة الكمبيوتر والأنظمة بحيث تكون قادرة على اتخاذ قرارات ومعلومات من البيانات ويحل المشكلات بشكلٍ مشابهٍ للإنسان. ويعود تاريخ الذكاء الاصطناعي إلى الخمسينيات من القرن الماضي، إذ بدأت الأبحاث في مجال تطوير الأنظمة القادرة على محاكاة الذكاء البشري، إن تطورات التقنيات والخوارزميات مع مرور الوقت أدى إلى تطور قوي في مجال الذكاء الاصطناعي[1].

إن النهوض المتسارع للذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة، وتقنياته المتقدمة بدأت فعلاً بتغيير قواعد اللعبة ومدّ يد العون لتلك الجهات في سبيل جعل عالم المستقبل عالماً آمناً ومطمئناً.

نقل الذكاء الاصطناعي المجال من الحرب المعلوماتية إلى الحرب الذكية لتصبح بذلك مركزية للصراعات في المستقبل إذ إن الحرب اليوم تتضمن نماذج بدائية أكثر من تكنولوجيا المعلومات، قد لا تكون العقول البشرية قادرة على مواكبة سرعة صنع القرار التي يطلبها المقاتل المجهز بالذكاء الاصطناعي.

يوجد العديد من استخدامات الذكاء الاصطناعي والتطبيقات التي تجسد بها، منها الحاسب وقرته على الكلام ومدا تأثيره على وقتنا الحاضر، ومنها الروبوت، وصولاً إلى برامج في مجالات محددة منها النظم الخبيرة ومنظومات اللغات

[1] زياد عبد الكريم القاضي، مقدمة في الذكاء الاصطناعي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2010، ص 74.

الطبيعية والبرمجة الآلية وإثبات النظريات، وإضافةً إلى تلك الاستخدامات المبهرة وفوائدها، هناك مخاوف ومخاطر قد تنشأ عن هذه الاستخدامات.

وعليه، سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، فسنتناول في المطلب الأول صور تطور الذكاء الاصطناعي وخصائصه، وسنخصص المطلب الثاني لدراسة أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول

مفهوم تقنيات الذكاء الاصطناعي

إن معرفة أنواع الذكاء الصناعي سيعطي صورة أوضح لقدرات الذكاء الصناعي الحالية والطريق الطويل الذي ينتظر أبحاث الذكاء الصناعي، إن أنواع الذكاء الصناعي هي تقسيمات لها طابع فلسفي أكثر من أي شيءٍ آخر[1].

وللذكاء الاصطناعي الكثير من الخصائص التي تتصف بها أنظمته، وان استخدام الذكاء الاصطناعي يؤدي إلى الحصول على مميزات وفوائد عديدة والتي لا يمكن للبشر أن يقوموا بها بذات القدرة والإتقان والسرعة، وفي بعض الأحيان قد يعجز البشر عن القيام بها.

وتبعاً لما سبق، سوف نقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين، فسنتناول في الفرع الأول ص تعريف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي، وسنتناول في الفرع الثاني خصائص الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول

تعريف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطوره التاريخي

هناك عدة صور للذكاء الاصطناعي سنأتي على تبيانها وشرحها من خلال هذا الفرع.

---

[1] سرور علي سرور، الذكاء الصناعي "دليل النظم الذكية"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2005، ص 93.

أولاً: النظم المبنية على تمثيل المعرفة

إن الفروقات بين نظم المعلومات ونظم المعرفة لا تتعلق فقط في المحتوى وطريقة الإعداد وأسلوبه بل تمتد إلى الاستخدام، فإن المعرفة ليست فقط هي استشفاف وجمع المعلومات والربط بينها بل وتمحيصها واستبعاد القليل الأهمية والزائف منها وربطها بالخبرات المتاحة وتأخذ شكلاً يمكن استخدامه[1].

حيث إن نظام المعرفة هو نظام متكامل من المعلومات والبيانات والاستنتاج لتحليل المعلومات واستنتاج حلول المشكلات وتتوفر في نظم المعرفة مقومات وهي:

1- وسيلة اكتساب المعرفة وترشيحها من مصادرها المختلفة.
2- أساليب تمثيل وتخزين المعرفة وتحليلها.
3- وسيلة استغلال مضمون قاعدة المعرفة.
4- وسيلة استنتاج واستخلاص المعارف وتطبيقها.
5- أساليب تنميط المشكلات ومحاكاة وتقييم الدلائل.

في السبعينيات، بدأ برنامج بحثي في جامعة ستانفورد بالولايات المتحدة الأمريكية، بقيادة "إدوارد فايجنيوم"، لمعالجة أوجه القصور في البرامج العامة لحل المسائل، من خلال البحث عن طريقة لتمثيل المعرفة والخبرة، والتي يمكن أن تساعد في حل المسائل المختلفة، على هذا الأساس، تم تصميم نظام خبير للتحليل الكيميائي وتم تسميت هذا البرنامج "DENDRAL" واكتمل في عام 1971، وفي عام 1976 أكمل "شورتليف" برنامج تطبيق طبي يسمى "MYCIN" يساعد الطبيب في تشخيص التهاب السحايا، ويساعد أيضاً في

[1] ماهر صبري، التنور التكنولوجي وتحديث التعليم، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007، ص27.

وصف طريقة العلاج المناسبة، ولا يزال هذا البرنامج يستخدم بشكل متقدم في كلية الطب في جامعة ستانفورد[1].

ثانياً: التعلم الآلي

بسبب الاهتمام المتزايد بأنظمة الخبرة القائمة على المعرفة، ظهرت مشكلة استخراج المعرفة أو الخبرة، وعلى هذا الأساس، بدأ البحث في طرق التعلم الآلي من المعرفة الأولية المتاحة للنظام وكذلك من المعرفة المتاحة أثناء استخدامه، وفي عام 1982، أتم "دوج لينات" نظام التعلم الآلي المسمى "EURISKO" والذي يعمل على تحسين وتوسيع المعرفة المتاحة تلقائياً، حيث حقق هذا النظام نتائج مهمة في مجال تصميم الدوائر المتكاملة ثلاثية الأبعاد عندما قام بتصميم (أو اختراع) إحدى الدوائر المنطقية ثلاثية الأبعاد التي لم تكن في ذهن فريق التصميم المسؤول في ذلك الوقت.

ثالثاً: الجيل الخامس للحاسبات

اعتمدت فكرة تصميم أجهزة الكمبيوتر لفترة طويلة على كمبيوتر يحتوي على ذاكرة رئيسية تتضمن بيانات وبرامج ومتصلة بوحدة المعالجة المركزية عبر قنوات الاتصال لتبادل البيانات عن طريق نقل وحدة بيانات واحدة لكل وحدة زمنية، ويستطيع هذا النوع من الكمبيوترات تنفيذ عملية واحدة فقط في الوحدة الزمنية باستخدام وحدة معالجة مركزية واحدة.

ومع تقدم التكنولوجيا، زاد حجم الذاكرة وزادت سرعة المعالجة، وأصبحت مشكلة نقل البيانات بين الذاكرة والمعالج بشكل كبير لدرجة أنها اعتبرت عنق الزجاجة في التصميم، لأن نقل (وحدة واحدة) من البيانات بين الذاكرة ووحدة

[1] إبراهيم حسن الملا، الذكاء الاصطناعي والجريمة الإلكترونية، مجلة الأمن والقانون، المجلد 26، العدد 1، مركز أكاديمية شرطة دبي، دبي، الامارات العربية المتحدة، 2018، ص 33.

المعالجة المركزية (في نفس الوقت) يعيق إمكانية تنفيذ أكثر من عملية في وقت واحد في وحدة المعالجة المركزية[1].

حتى وقت قريب، كان استخدام أجهزة الكمبيوتر يقتصر على تطبيقات معالجة البيانات الرقمية مثل العمليات الحسابية والتطبيقات الأخرى، وعندما ظهرت الحاجة إلى معالجة البيانات غير الرقمية ومعالجة الرموز، ظهرت الحاجة إلى إجراء تغييرات في تصميم الكمبيوتر بحيث يمكنه التعامل مع التطبيقات المتوقعة.

في تطور بدا وكأنه تحول مفاجئ (وإن كانت له مقدماته الطبيعية)، وفي شهر أبريل من عام 1981، أعلنت اليابان عن بداية برنامجها الطموح لإنتاج جيل جديد من أجهزة الكمبيوتر التي من شأنها أن تتفوق على الأجيال الحالية في ذلك الوقت، وقدرت فترة تخطيط مدتها عشر سنوات لتنفيذ النموذج الأول من أجهزتها الجديدة التي ستستخدم فيها، كما أعلن في ذلك الوقت، جميع التطورات التي حدثت وما ستكون التطورات الجديدة التي ستحدث حتى الانتهاء من بناء النموذج.

وفي أكتوبر من العام نفسه، عقد مؤتمر في طوكيو لمناقشة أفكار اليابان في هذا الصدد، وتم تحديد مراحل المشروع على أنها ثلاث مراحل، تستغرق الأولى منها ثلاث سنوات تبدأ في عام 1982، والثانية لمدة أربع سنوات، والمرحلة الثالثة تستغرق ثلاث سنوات في النهاية، يتم وضع النموذج الحاسوبي المطلوب[2].

وفي عام 1985، كانت اليابان متحمسة للغاية لدرجة أنها أكملت بنجاح المرحلة الأولى من المشروع، والتي دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإسراع في بناء مشروعها لأنظمة الحاسبات المتقدمة حتى تتمكن من الانتهاء منه قبل عامين

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، الحاسوب في إدارة الأعمال، دار قنديل، عمان، الأردن، 2003، ص 22.

[2] بشير عرنوس، الذكاء الصناعي، السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007، ص 565.

من انتهاء المشروع الياباني، فيما سمي بمعركة القرن في التطوير التقني، حيث اعتبرت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، أن المشروع الياباني لا يمثل فقط تحدياً علمياً وتقنياً ضخماً، بل إنه الفائز في جوهره من هذا الصراع، الذي يقول أنه سيسود وسيطرته تقنياً لفترة طويلة من الزمن قد يكون من الصعب علاجه في المستقبل القريب[1].

حيث اقترح البرنامج الياباني أن يتضمن حاسب الجيل الخامس تغييرات جذرية في هيكل التصميم لتتماشى مع التطبيقات المتوقعة خلال الفترة المقبلة، ومن هذا المنطلق اقترح البرنامج الياباني أن يشتمل الحاسب من الجيل الخامس على مجموعة حاسبات يتم التنسيق بينها بواسطة نظام تشغيل: بحيث يكون لكل كمبيوتر بما في ذلك النظام تصميمه المناسب لأداء المهام التي صمم من أجلها، وبناءً عليه، فإن الكمبيوتر المتوقع في نهاية المشروع يتكون من[2]:

1-حاسب يتعامل مع المستخدم تكون له القدرة على القيام بمهام الاتصال بين المستخدم والنظام الحاسب وبحيث تتنوع وسائل الاتصال لتشتمل على الاتصال الصوتي وبالصورة وعن طريق اللغات الطبيعية.

2-حاسب استدلال يعتمد على التصميم المتوازي لإنجاز أعمال الاستدلال بالسرعة المقبولة من خلال وجود قاعدة معرفة تحتوي على القواعد والشروط الخاصة بالمسائل المطلوب حلها.

3-حاسب خاص لإدارة قواعد المعرفة.

وفي معهد تكنولوجيا الأجيال الجديدة من الحاسبات، تم وضع الأهداف الأساسية للأبحاث التي ستجري والتي تدول حول:

---

[1] ثائر محمود، مقدمة في الذكاء الصناعي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص77.

[2] جهاد عفيفي، الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة، المنهل للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص 70.

أ- نظم الاستدلال وحل المشاكل.
ب- نظم إدارة قواعد المعرفة.
ت- نظم الربط الذكية بين الحاسوب والمستخدم.

الفرع الثاني
خصائص الذكاء الاصطناعي

هناك العديد من الخصائص التي يقوم عليها الذكاء الاصطناعي، إضافةً لخصائص أخرى لبرامج التدريس الذكية وسنقوم في هذا الفرع بالتمييز بينهم وفقاً لما يلي:

أولاً: خصائص الذكاء الاصطناعي[1]:

1-استخدام الذكاء في حل المشاكل المعروضة مع غياب المعلومة الكاملة.

2-التفكير والإدراك.

3-اكتساب المعرفة وتطبيقها.

4-التعلم والفهم من التجارب والخبرات السابقة.

5-استخدام الخبرات القديمة وتوظيفها في مواقف جديدة.

6-الاستجابة السريعة للمواقف والظروف الجديدة.

7-التعامل مع الحالات الصعبة والمعقدة.

8-التعامل مع المواقف الغامضة مع غياب المعلومة.

---

[1] علي بشار الشريف، تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الشبكات الاصطناعية، جامعة تشرين، سورية، 2012، ص 88.

9-تمميز الأهمية النسبية لعناصر الحالات المعروفة.

10-التصور والإبداع وفهم الأمور المرئية وإدراكها.

والجدير بالذكر أن من أهم خصائص تطبيقات الذكاء الاصطناعي أنه: يعمل على مستوى علمي واستشاري ثابت دون تقلب، يتطلب بنائه تمثيل كميات هائلة من المعرفة في مجال معين، ويتعامل مع سياسات رمزية غير رقمية من خلال منطق عمليات التحليل والمقارنة، ويهدف إلى محاكاة الفكر البشري وأسلوبه، ويهتم بإثارة الأفكار الجديدة التي تؤدي إلى الابتكار، وتديم الخبرة البشرية، والعمل على توفير أكثر من نسخة من النظام لتعويض الخبراء، والتي يتعامل معها الإنسان الشعور بالتعب والملل غائب[1].

ويضاف إلى تلك الخصائص أن الذكاء الاصطناعي يخلق آلية لحل المشكلات داخل المنظمات تعتمد على الحكم الموضوعي والتقدير الدقيق للحلول، ورفع المستوى المعرفي لمسئولي المنظمة من خلال تقديمه حلول العديد من المشاكل التي يصعب تحليلها بواسطة العنصر البشري خلال فترة قصيرة، ويتضمن الذكاء الاصطناعي دراسة عمليات التفكير المنطقي للعنصر البشري، ثم محاولة تنفيذ ذلك من خلال الحاسبات الآلية، وبالتالي فإن أهم ما يميزه ثباته النسبي؛ حيث لا يتعرض لما يتعرض له العنصر البشري من عوامل مؤثرة على قدراته كالنسيان.

ثانياً: خصائص برامج التدريس الذكية

هناك العديد من الخصائص التي يتسم بها أي برنامج تعلم من برامج التدريس الذكية، وهي[2]:

---

[1] هلالي عبد الله احمد، تفتيش نظم الحاسب الآلي وضمانات المتهم المعلوماتي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص74.

[2] محمد عبد الظاهر حسين، المسؤولية القانونية في مجال شبكات الانترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 93.

1-إمكانية تمثيل المعرفة

تحتوي برامج الذكاء الاصطناعي، على عكس البرامج الإحصائية، على طريقة لتمثيل المعلومات، يستخدم هيكل خاص لوصف المعرفة، ويتضمن هذا الهيكل الحقائق والعلاقة بين هذه الحقائق والقواعد التي تربط هذه العلاقات، ومجموعة من الهياكل المعرفية التي توجد فيها قاعدة معرفية، وتوفر هذه القاعدة أكبر قدر ممكن معلومات عن المشكلة المراد حلها، بمعنى آخر يحتوي برنامج التعلم الذكي على نوعين من المعرفة:

-المعرفة المتعلقة بموضوع البرنامج محل الدراسة، وهي متغيرة حسب تغير البرنامج.

-المعرفة التربوية، وهي معرفة تتعلق بقواعد تدريس المادة، وثابتة في كل مجال تخصص.

2-استخدام الأسلوب التجريبي المتفائل

من الصفات المهمة في مجال الذكاء الاصطناعي أن برامجها تقتحم المسائل التي ليس لها طريقة حل عامة معروفة، وهذا يعني أن البرامج التي تستخدم خطوات متسلسلة تؤدي إلى الحل الصحيح، ولكنها تختار طريقة معينة للحل تبدو جيدة، مع الاحتفاظ باحتمالية تغيير الطريقة إذا اتضح أن الخيار الأول يؤدي إلى الحل سريعاً، أي التركيز على الحلول الوافية وعدم تأكيد الحلول المثل والدقيقة كما هو معمول به في البرامج التقليدية الحالية، ومن هذا المنطلق، فإن حل معادلات من الدرجة الثانية لا يعد من برامج الذكاء الاصطناعي لأن الطريقة معروفة[1].

[1] عمر سالم، المراقبة الالكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج السجن، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 98.

3- قابلية التعامل ع المعلومات الناقصة

قدرة تطبيقات الذكاء الاصطناعي على إيجاد بعض الحلول حتى لو لم تكن المعلومات متاحة بشكل كامل في الوقت الذي يكون فيه الحل مطلوباً، وعواقب عدم تكامل المعلومات تؤدي إلى استنتاجات أقل واقعية، ولكن من ناحية أخرى الاستنتاجات قد يكون صحيحاً[1].

4- القدرة على التعلم

من الخصائص المهمة للسلوك الذكي القدرة على التعلم من التجارب والممارسات السابقة، بالإضافة إلى القدرة على تحسين الأداء، مع مراعاة التجارب الخاطئة السابقة. لديه القدرة على تغيير سلوكه في التدريس وفقًا لسلوك مجموعة الطلاب المتعاملين معه. يبدو للبرنامج أن الطالب يتعلم موضوعاً محدداً باستراتيجية أكثر من غيره، مما يؤدي بالبرنامج إلى جعله أولوية ضمن استراتيجيات التدريس الخاصة به، تماماً كما يفعل المعلم الخبير مع مجموعة من الطلاب الذين يعودون إلى التعامل معهم سيكون أكثر قدرة من غيره على تحديد الاستراتيجية المناسبة لمنحهم المعرفة[2].

5-قابلية الاستدلال

وهي القدرة على استنباط الحلول الممكنة لمشكلة معينة من واقع المعطيات المعروفة والخبرات السابقة، وبخاصة المشكلات التي لا يمكن معها استخدام الوسائل التقليدية المعروفة للحل، هذه القابلية تتحقق على الحاسوب بتخزين جميع الحلول الممكنة، إضافة إلى استخدام قوانين أو استراتيجيات الاستدلال وقوانين المنطق.

---

[1] رؤوف وصفي، الروبوتات في عالم الغد، الطبعة الأولى، دار المعارف، مصر، 2008، ص 90.

[2] أشرف توفيق شمس الدين، شرح قانون العقوبات القسم العام، الطبعة الأولى، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، مصر، 2007، ص74.

6-معالجة اللغة الطبيعية

من الخصائص المميزة لبرنامج التعلم الذكي التفاعل عن طريق اللغة الطبيعية للمستخدم، فجودة التواصل بين البرنامج والمتعلم تتحسن بشكل ملحوظ إذا استطاع البرنامج أن يفهم مدخلات لغة المتعلم الطبيعية سواء أكانت مكتوبة أم منطوقة، فتنمي الحوار الفعال، وتشخص أخطاء المتعلم على التقدم في معالجة اللغة الطبيعية، وتساعد على فهم اللغة وإنتاجها[1].

فيشتمل الذكاء الاصطناعي على خصائص معينة تتسم بها برامج الحاسوب، تجعلها تحاكي القدرات الذهنية للإنسان وأنماط عملها، ومن أهم خصائصه القدرة على الاستدلال والاستنتاج، وعلى التمثيل الرمزي، والبحث التجريبي، فضلاً عن القدرة على تمثيل المعرفة، والتعامل مع البيانات المتضاربة والمعلومات الناقصة، والقدرة على التعلم والإفادة من التجارب والخبرات السابقة، وكذلك الإدراك، والذي يعد من أعقد صور الذكاء الطبيعي التي سعى علاء الذكاء الاصطناعي إلى تحقيقها[2].

المطلب الثاني
أنواع تقنيات الذكاء الاصطناعي وأهميته

يتضمن الذكاء الاصطناعي تطوير أنظمة حاسوبية قادرة على القيام بمهمات تستخدم الذكاء البشري عموماً وتشمل هذه المهمات الإدراك البصري، والتعرف على الكلام، واتخاذ القرار وغيرها من المهمات المختلفة، والتي لها خصائص فكرية مشابهة للذكاء البشري، وعلى الرغم من هذا التشابه توجد كثير بين الاختلافات بين الذكاء الاصطناعي والذكاء البشري، وتنتشر التكنولوجيا الحديثة للذكاء الاصطناعي بشكل كبير وواسع خاصة الروبوتات في العديد من المؤسسات بما في ذلك قطاعات مختلفة مثل الصحة والتربية والزراعة

---

[1] جهاد عفيفي، الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخبيرة، مرجع سابق، ص 180.

[2] زين عبد الهادي، الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في المكتبات مدخل تجريبي للنظم الخبيرة في مجال المراجع، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2000، ص 198.

والصناعة وغيرها من القطاعات المهمة، وهذا ما يجعل الناس يعتقدون أن الذكاء الاصطناعي هو الروبوت.

وحيث أن تقنيات الذكاء الاصطناعي وبفضل الخصائص التي تتمتع بها استطاعت أن ثبت فاعاليتها وجدواها في نواحي متعددة وفي شتى المجالات، حيث باتت تستخدم في شتى المجالات كالصحو والتعليم وغيرها من المجلات، لذلك كان لابد من بيان أنواعها وبيان أهميتها في شتى المجالات.

لذلك، وبناءً عليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، سنتطرق في الفرع الأول لدراسة أنواع الذكاء الاصطناعي، أما الفرع الثاني فسنتطرق فيه لدراسة أهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول
أنواع الذكاء الاصطناعي

يوجد عدة تقسيمات للذكاء الاصطناعي، كل منها يتناول تقسيمه من ناحية معينة، فالبعض يقسم الذكاء الاصطناعي لأنواع آخذاً بعين الاعتبار القدرات التي يتمتع بها، والبعض الآخر يقسمه من حيث وظيفته، لذلك سنبين في هذا الفرع أنواع الذكاء الاصطناعي من خلال تقسيم هذا الفرع كالآتي:

أولاً: أنواع الذكاء الاصطناعي من حيث القدرات التي تتمتع بها:

يدخل الذكاء الاصطناعي في العديد من التطبيقات، الأمر الذي لا يمكن معه أن تعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي كلها على درجة واحدة، لذلك تتصف تبعاً لما تتمتع من قدرات إلى ثلاثة أنواع، نبينهم على النحو التالي:

1 - الذكاء الاصطناعي الضعيف (Weak AI)

ويسمى بالذكاء الاصطناعي المحدود أو الضيق، وهو أبسط وأكثر الأنواع انتشاراً في الوقت الحاضر، فلا تمتلك ذكاءً عاماً، بل تمتلك ذكاء في منطقة محددة، وهذا النوع من الذكاء مصمم لكي يركز على مهمة معينة تمت برمجته عليها، فيكون متقنها للغاية، حيث تلتزم بالقواعد المفروضة عليها، ولا يمكن أن

تتعدى أو تتجاوز تلك القواعد، ومن الأمثلة الجيدة على الذكاء الاصطناعي الضعيف السيارات ذاتية القيادة، برامج التعرف على بصمة الوجه والصور، والدرون وروبوت التصنيع، والمساعد الشخصي الذكي (سيري)، وكذلك عوامل تصفية البريد الإلكتروني العشوائي، حيث تستخدم الأجهزة خوارزمية معينة من أجل التعرف على الرسالة غير المرغوب بها، ثم تقوم بنقلها من مجلد البريد الوارد إلى مجلد الرسائل الغير مرغوب بها[1].

2- الذكاء الاصطناعي القوي (Strong AI)

ويشار إليه أحياناً بالذكاء الاصطناعي العام، وهو النوع الذي يستطيع العمل بقدرات تشابه الإنسان من حيث التفكير والتخطيط من تلقاء نفسه، حيث يستخدم المنطق لتطبيق المعرفة عند تقديم مهمة غير مألوفة لنظامه، والتي يمكنها من خلاله أن ينافس القدرات المعرفية لدماغ الإنسان[2]، ومن الأمثلة الجيدة على الذكاء الاصطناعي القوي، الروبوتات الطبية المستخدمة في الطب الإشعاعي، والطب الجراحي، والتشخيص الطبي، كالآلات الذكية التي تقوم بتشخيص الأورام، معتمدة بذلك على تقنيات التعرف على الصور الفوتوغرافية للكتل أو الشامات الجلدية المختلفة، وكذلك الروبوتات العسكرية والأمنية، التي تعمل بتقنيات تقوم بتنبيه واستشعار أي أمر من شأنه المس بالأمن في محيطها، وغير ذلك من تطبيقات الذكاء الاصطناعي[3].

---

[1] عبد الله موسى، أحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر، مرجع سابق، ص29.

[2] عماد صالح العزب، الذكاء الاصطناعي في أعمال الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2021، ص4.

[3] أحمد سعد علي البرعي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد 48، جامعة الأزهر، مصر، ص29.

3- الذكاء الاصطناعي الفائق (Super AI)

يعد الذكاء الاصطناعي الفائق من أخطر الأنواع التي يسعي العلماء للوصول إليها، حيث تصل قدرة ذكائه ثلاثة أضعاف ذكاء الإنسان المتخصص، ويهدف إلى تصميم آلات تفوق كافة مجالات الذكاء الإنساني وقدراته، كما يتمتع هذا النوع من الذكاء بالقدرة على التواصل مع المحيط الخارجي بشكل تلقائي، كما يمكنه إصدار الأحكام والقرارات بسرعة، وعلى الرغم من أن هذا الذكاء ما زال قيد التطور، إلا أنه سيكون قادر على تكرار الذكاء بشكل أفضل بكثير، ويرجع سبب ذلك للذاكرة الكبيرة التي يستوعبها، والقدرة الهائلة على معالجة البيانات وتحليلها بشكل أسرع من غيره، وقدراته على اتخاذ القرار الصائب بسرعة مخيفة.

ثانياً: أنواع الذكاء الاصطناعي من حيث الوظيفة:

1- الذكاء التفاعلي:

يعد الذكاء الاصطناعي التفاعلي من أفقر أنواع الذكاء؛ لأنه يفتقر إلى التعلم من التجارب والخبرات السابقة، لكن يمكن لهذا النوع من الذكاء التفاعل مع التجارب الآنية لغرض إخراجها بأفضل وضع، ومن الأمثلة على هذا النوع من الذكاء الاصطناعي نظام أو تطبيق ألفاغو (Alphago) من شركة غوغل (Google)، الذي أصبح أول برنامج يهزم لاعب محترف في لعبة (الغو)[1].

2- ذكاء الذاكرة المحدودة

يمكن للذكاء الاصطناعي في هذا النوع من الذكاء حفظ وتخزين البيانات من التجارب السابقة لمدة زمنية قصيرة، ومن الأمثلة على هذا النوع من الذكاء الاصطناعي نظام القيادة الذاتية من شركة تيسلا (Tesla)، حيث يمكن تخزين

---

[1] الفاغو (Alphago): هي برمجية في كمبيوتر غو طورت من قبل جوجل ديب مايند في أكتوبر من العام 2015 وأصبحت أول برمجية تهزم لاعب بشري محترف في لعبة الغو.

السرعة الأخيرة للسيارة، وكذلك البعد بين سيارة وأخرى، والحد الأقصى للسرعة التي يمكن أن تصل إليها السيارة.

3- الذكاء الإدراكي والذكاء العقلي:

بالنسبة للذكاء العقلي فهو من أنواع الذكاء الاصطناعي خارق التطور والذي يستطيع التفاعل والتواصل مع الأشخاص وفهم مشاعرهم، أما الذكاء الإدراكي فهو ذكاء متطور جداً، بحيث يمكن للآلة من أن تكون لها مشاعر أو عواطف. ولازال العالم لم يتوصل إلى هذا النوع من الذكاء الاصطناعي، ولكنه يطمح في الوصول إلى هذه الأنواع.

والسؤال الذي يثار بهذا الصدد هو هل أن التقسيمات المتقدمة تعد ذات فائدة من الناحية القانونية؟

يذهب الأستاذ سيرل (Searle) ضد هذا التقسيم ويثير اعتراضاً جدياً حول تقسيم الذكاء الاصطناعي بهذه الطريقة، ولهذا هو يقترح تصنف الذكاء الاصطناعي إلى نوعين الأول: هو الذكاء الاصطناعي القوي وهو هدف بحثي معاصر للذكاء الاصطناعي، والثاني هو الذكاء الاصطناعي الضعيف وهو ظاهرة ثانوية للبحث المستمر في مجال الذكاء الاصطناعي[1]. ويرى سيرل أن الذكاء الاصطناعي الضعيف لدية القدرة على الاستقلالية واتخاذ القرار في نطاق التصميم والبرمجة، لكنه لا يمتلك القدرة على التعرف والتحكم. أي أن الإرادة هي إرادة المصمم أو المستخدم، بينما يشير الذكاء الاصطناعي القوي إلى القدرة على التحديد والتحكم والاستقلالية المطلقة ويمكنه اتخاذ القرار خارج نطاق سلطة المصمم أو المبرمج وحتى المستخدم من أجل تحقيق الهدف المرجو من تصنيعه.

وبناء على تقسيم سيرل يرى مجلس النقابات والجمعيات القانونية في أوروبا (CCBE) إن الذكاء الاصطناعي الضعيف، يتم إنشاؤه باستخدام خوارزميات

---

[1]Searle, JR. Minds, brains and programs. Behavioral and Brain Sciences, Cambridge University Press (1980) p 417 – 457 Quoted, Jonathan Charles, Strong and Weak Artificial Intelligence.

التعلم، وتؤدي هذه الخوارزميات عملية تحسين آلية مثل التحليل بناء على الأمثلة السابقة بينما الذكاء الاصطناعي القوي هو نظام يفكر بالطريقة نفسها التي يفكر بها الإنسان، أي انه يرسخ العلاقة القائمة بين العقل ودماغ الإنسان من خلال علاقة مماثلة بين الأجهزة والبرمجيات في الكمبيوتر.

لكن هذا الادعاء بوجود الذكاء الاصطناعي القوي الذي يرسخ العلاقة بين العقل ودماغ الإنسان من خلال علاقة مماثلة بين الأجهزة والبرمجيات في الكمبيوتر هو سبب دحض الفيلسوف الأمريكي جون أر سورل (John R Searle) وجود الذكاء اصطناعي القوي على أساس أن الكمبيوتر يفتقر إلى القدرة على فهم معنى أفعاله.

وبالمثل، يرى جان بيير جاناسيا (Jean-Pierre Janacia) أن الذكاء الاصطناعي القوي يتوافق مع (السراب لا مع الحقيقة) لأنه وفق الذكاء الاصطناعي القوي يمكن للآلات أن يكون لها وعي تماماً مثل البشر على الرغم من أن الوعي من الصفات المخصصة للبشر حصراً وربما لبعض الكائنات الحية الأخرى[1].

أما بالنسبة لنا وعلى الرغم من أهمية التقسيمات العلمية والأخرى القانونية للذكاء الاصطناعي فإن المعيار الأساس للتقسيم هو الاستقلالية والتعقيد، لان التكنولوجيا هي واحدة، ولكن المشكلة الأساسية هي في عامل الاستقلالية، فعندما يكون الشيء مستقلا سنواجه صعوبة عند إسناد المسؤولية للمفاهيم التقليدية للقانون، ففي ظل الذكاء الاصطناعي القوى حسب التقسيم المتقدم يتمتع الشيء

(1) Jana Sia, Artificial Intelligence Towards Programmed Hegemony, 2016, 23.

بدرجة عالية من الاستقلالية والتعقيد والتي تجعل من القواعد التقليدية لا تقوى على الصمود أمام الثورة الصناعية الرابعة للتطبيقات الذكية[1].

ولهذا هناك كثير من الأسئلة حول مدى دقة الخط الفاصل بين الذكاء الاصطناعي القوي والذكاء الاصطناعي الضعيف؛ لأن هذا التمييز يسلط الضوء على اختلاف مهم جداً، لأن الخلط بين الاثنين ومعاملتهما على قدم المساواة يؤدي إلى معاملة قانونية غير صحيحة، على اعتبار أن هناك فرقاً كبيراً بينهما من حيث الأدارك والاستقلالية والمثال القانوني المشابه هو الاختلاف بين معاملة ناقص الاهلية أو عديمها وبين معاملة من هو تام الأهلية في التشريع الفرنسي والعراقي، فعندما يكون الشخص غير تام الأهلية، يتحمل من تجب عليه رعايته المسؤولية عن أفعاله[2].

أما إذا كان الشخص تام الأهلية فإنه سيكون مسؤولاً عن أفعاله وتصرفاته وبالمثل فإن أنظمة الذكاء الاصطناعي الضعيفة أي الأنظمة التي يتحكم فيها المطور أو المبرمج حسب الأحوال ستجعل المطور أو المبرمج مسؤولا تماماً كما سيكون أحد الوالدين مسؤولاً عن تصرفات الصغير عديم التمييز، في حين يمكن التعامل مع الذكاء الاصطناعي القوي مثل معاملة الشخص كامل الأهلية وربما تحميلة المسؤولية عن أفعاله لأنه مدرك لما يقوم به ويتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية.

---

[1] محمد عرفان الخطيب، المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي، إمكانية المساءلة، دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية المدنية في القانون المدني الفرنسي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد 1، التسلسل 29، 2020، ص129.

[2] تنص المادة 218 من القانون المدني العراقي على ما يلي: "يكون الأب ثم الجد ملزماً بتعويض الضرر الذي يحدثه الصغير".

الفرع الثاني
أهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي

للذكاء الاصطناعي أهميته البالغة في العديد من المجالات الحياتية واليومية والتي أثبت استخدامه فيها تقدمها بدرجة كبيرة وملحوظة إلى الحد الذي لم يعد من المقبول القول بالاستغناء عنه ومن أهم هذه المجالات ما يلي:

أولاً: دور الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي:

يسهم استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في تقدم المجال الطبي والرعاية الصحية بشكل كبير مما جعل العديد من شركات الاستثمارات الكبرى إلى التنافس في الاستفادة من هذه التقنية في الرعاية الصحية وخدمة المرضى، حيث لم يقتصر استخدام هذه التقنية على مجرد ادخال البيانات ومعالجتها فقط وإنما امتد إلى تحليلها والتوصل إلى العديد من النتائج الدقيقة التي تسهم بشكل كبير في التشخص في فترة قياسية، كما امتد استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي إلى مجال الأدوية، بل تعدى ذلك إلى تحليل تلك البيانات والتوصل إلى استنتاجات دقيقة وتشخيص الحالة في فترة قياسية وفي مدة قصيرة جداً، الأمر الذي أدى إلى اكتشاف العديد من الأمراض في مراحلها الأولى بل وربما قبل حدوثها أو تفاقمها، فمن خلال تحليل صور الأشعة وبياناتها والتنبؤ بمخاطرها أو انتشارها ولا يخفى أهمية ذلك في توقي مخاطر العديد من الأمراض كالأمراض المعدية وأمراض السرطانات على سبيل المثال.

كما أمكن استخدام هذه التقنية في رصد العديد من الاضطرابات والأزمات الصحية قبل حدوثها والتدخل المبكر في علاجها من خلال تحليل بياناتها بصورة فائقة، ليس ذلك فحسب وإنما امتد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى مجال الطب الدقيق، والذي يقصد به تحديد بروتوكول العلاج المناسب للحالة المرضية بناءً على التكوين الجيني للمريض وبنائه الجسدي واستجابته للعلاج، الأمر الذي يمكن الطبيب من تحديد العلاج الناجع لكل حالة مرضية على حدة.

كما استطاع الأطباء استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي (الروبوت) في إجراء العمليات الجراحية حيث يمكن أن يصل هذا الروبوت إلى أماكن دقيقة في

المريض لا تصل إليها يد الطبيب الجراح، فضلاً عن دقته في الوصول على المكان الذي يريده الطبيب بكل سهولة مما يسهل إجراء العمليات الجراحية ويقلل تكلفتها ويخفض إلى حد كبير من وقت إجرائها. كما أمكن استخدام هذا الروبوت في الوقاية من الأمراض المعدية وتعقيم الغرف التي يوجد بها مثل هذه الأمراض وأخذ عينات من المرضى المصابين بها ونقلها إلى المعامل والمختبرات الطبية مما يسهم بشكل كبير في وقاية الأطباء والممرضين من مخاطرها.

وانتقل استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي أيضاً إلى الاختبارات والتجارب العلمية والأبحاث السرية حيث استطاع العلماء والباحثون عن طريق خوارزميات الذكاء الاصطناعي تطوير البحوث والتقارير الطبية والتجارب العلمية وتوفير الأموال الضخمة التي كانت تنفق في سبيل ذلك، مما أسهم بشكل كبير في نجاح العديد من التجارب الطبية وتطوير البحوث العلمية في هذا المجال[1].

وعلاوة على ما سبق فإنه يتم استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في إدارة العمل داخل المستشفيات، فيتم بواسطته تنظيم ملفات المرضى وإدارتها بنظام بالغ ودقة عالية في ظل تكدس المستشفيات بالعديد من ملفات المرضى وتعدد أقسامها الطبية وتنوع وتعدد أعمالها مما سهل بشكل كبير الوصل إلى ما يحتاجه الأطباء من معلومات في أقصر وقت، فضلاً عن تحليل بيانات هذه الملفات وتطوير عمل المستشفيات من خلال العمل على رقمنة إدارتها وتوفير البنية التحتية

[1] مقال بعنوان: أهمية الذكاء الاصطناعي في مجال الرعاية الصحية موضحاً أهم استخداماتها، منشور على الموقع الإلكتروني التالي:
https://04academy.com/blogs/news/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-
تاريخ الزيارة: 2023/6/14.

اللازمة لذلك ولا يخفى ما في ذلك من تقدم كبير في المجال الطبي بصفة عامة وخدمة المرضى بصفة خاصة[1].

ثانياً: دور الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم:

للذكاء الاصطناعي دوره المهم والكبير في مجال التعليم حيث يمكن أن يساهم في تطوير هذا المجال من خلال ما يلي:

1- تخفيف العبء الإداري عن كاهل المعلمين، يمكن للذكاء الاصطناعي المساهمة بشكل كبير في تخفيف الأعباء الإدارية والمكتبية عن كاهل المعلمين مثل أعمال التصحيح والأعمال الكتابية وتسجيل الطلاب وإعداد الملفات واستيفاء البيانات وغيرها، فيتفرغون للأعمال العلمية وتدريب الطلاب والتركيز معهم وخاصة في ظل التحول الرقمي الذي تشهده كافة القطاعات التعلمية والإدارية بالدولة والتي ستتطلب استخدام التكنولوجيا والوسائل الالكترونية في العملية التعلمية.

2- تنمية القدرات المهارية والتعلمية للطلاب والمعلمين، حيث يساهم الذكاء الاصطناعي كذلك في تنمية قدرات الطلاب ومهاراتهم من خلال استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي في العملية التعليمية حيث من المتوقع تحول العديد من المدارس والبرامج العلمية من النظام التقليدي إلى النظام الرقمي الذي يعتمد فيه الطلاب على الأجهزة الالكترونية واستخدام الروبوتات في إجراء العمليات الحسابية والتصميمات والرسومات الهندسية بل وفي إجراء التجارب والأبحاث العلمية وغيرها، ولا شك أن هذا سيؤدي إلى استمتاع الطلاب بالحصص

---

[1] مقال بعنوان: ما هي استخدامات الذكاء الاصطناعي في قطاع الرعاية الصحية؟، منشور على الموقع الإلكتروني التالي:
https://www.thearabhospital.com/%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-
تاريخ الزيارة: 2023/6/14.

والمحاضرات وحرصهم على الإقدام عليها، مما يحسن مستواهم العلمي وينمي قدراتهم الخاصة فيرتفع مستواهم ويعود كل ذلك بالنفع الكبير على المجال التعليمي، ليس ذلك فحسب بل إن تقنية الذكاء الاصطناعي قد تساهم في مساعدة المعلمين أنفسهم في تدريب الطلاب وتقديم المعلومات وتسهيل المحاضرات وتمكين الطلاب من كثرة الاستماع إليها والاستفادة منها لاسيما في ظل ضيق وقت المعلمين وكثرة أعبائهم التعليمية والإدارية[1].

3- تطوير المنظومة التعليمية، حيث يمكن لتقنية الذكاء الاصطناعي المساهمة بشكل كبير في تطوير منظومة التعليم من خلال تطوير البرامج والمقررات التعليمية وتحول الفصول التقليدية إلى فصول رقمية الكترونية، ويمكن أن تساهم في القضاء على مشكلة نقص المعلمين في بعض المجالات، فضلاً عن دورها في ثقل مهاراتهم وقدراتهم، وأضف إلى ذلك أن تقنية الذكاء الاصطناعي قد تسهم بشكل كبير في تطوير المقررات والبرامج التعليمية واستنتاج المعارف والمهارات المطلوبة في وقت معين، وتحديث المقررات تلقائياً وتقديمها للطالب بشكل يناسب احتياجاته وقدراته في ظل التطور التكنولوجي الكبير والانفجار المعرفي والمعلوماتي الأمر الذي يتطلب الاعتماد على كافة الوسائل الحديثة في التعليم والتعلم ومنها تقنية الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن دور هذه التقنية في الحد الكبير من تكدس الوراق والملفات ووسائل حفظها من مكاتب وأثاث وغيرها، علاوة على مساهمة هذه التقنية في مواكبة العملية التعليمية لتطورات المجتمع وتلبية احتياجاته من خلال دراسة هذه الاحتياجات المستقبلية وكيفية مواكبتها.

---

[1] مقال بعنوان: الذكاء الاصطناعي في التعليم، منشور على الموقع الإلكتروني التالي:
https://marifeh.com/%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A- %D9%81%D9%8A
تاريخ الزيارة: 2023/6/18.

وتزداد أهمية ودور الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم في إطار التعليم عن بعد الذي أصبح ضرورة ملحة للعديد من الشخاص الذين يطمحون إلى التعلم وزيادة معارفهم وخبراتهم وتنمية قدراتهم ولكن تحول ظروفهم دون الالتقاء المباشر بالمعلمين أو الذهاب إلى المؤسسات التعليمية أو تحول بعض الظروف الطارئة دون الالتقاء المباشر بين الطلاب والمعلمين كما حدد في ظل جائحة كورونا وغيرها حيث يمكن عن طريق الذكاء الاصطناعي تقديم كافة الخدمات التعليمية لهؤلاء الطلاب والتغلب على ما يواجهونه من ظروف أو عقبات[1].

ثالثاً: دور الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني:

لم يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على المجال الطبي أو الإنساني فقط بل امتد أيضاً إلى المجال القانوني، حيث أصبح له دور كبير في التيسير على كافة المشتغلين به الذين يمكنهم الاستفادة من هذه التقنية في العديد من التطبيقات يتمثل أهمها فيما يلي:

1- مجال العقود: إذا كان الدور البشري لا يمكن الاستغناء عنه بحال من الأحوال في مجال إبرام العقود لاسيما في فحص العقد وتحليل نتائجه وبيان أهم أحكامه إلا أنه يمكن الاستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعي في فحص المستندات ومراجعة صياغة العقود للحفاظ على وقت وجهد محرري العقود من خلال برامج ومنصات إلكترونية معينة للنظر في العقود ومراجعتها وبيان مدى مطابقتها للضوابط المحددة سلفاً. وخاصة في الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى التي تبرم العديد من العقود ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة في مجالات متنوعة ، فضلاً عن إمكانية تحليل هذه المنصات للعقود التي تبرمها الشركات وبيان الأوقات المناسبة لإبرامها والبنود الأكثر فائدة للشركات من غيرها وتوقع الحالات التي يمكن الاحتياج إليها في المستقبل من خلال دراسة الأسواق

[1] ليلى مقاتل وهنية حسني، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته التربوية العلمية التعلليمية، بحث منشور بمجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد10، العدد40، 2021، ص941.

وحاجات العملاء واستعداد الشركة لمثل هذه الاحتياجات هو ما يعود بالنفع الكبير على هذه الشركات.

2- البحث القانوني: كما يمكن الاستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعي في البحث القانوني من خلال توفير قاعدة بيانات متكاملة عن القضايا والمشاكل القانونية المتشابهة ولاسيما قواعد البيانات الإلكترونية سواء أكانت على اسطوانات مدمجة أم على مواقع الشبكة العنكبوتية العالمية المعروفة بالإنترنت، مما يسهل بكثير عمل المشتغلين في مجال البحث القانوني من محامين وباحثين وقضاة وغيرهم، ويقصد بالبحث القانوني في هذا الصدد العملية التي تهدف إلى تجميع القوانين والآراء المتنوعة ذات الصلة المباشرة بقضية أو واقعة ما.

ولا شك أن البحث القانوني عن البيانات والمعلومات التي يريدها المشتغل بالقانون يوفر استنزاف الوقت والجهد في البحث اليدوي أو الورقي عنها، فضلاً عن أن البحث اليدوي أو الورقي لا يوفر هذا الكم الهائل من المعلومات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي.

رابعاً: توقعات المستقبل:

يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي أيضاً في التعرف على المستجدات القانونية المستقبلية من خلال ما يعرف بالترميز التنبؤي أي من خلال الكشف الالكتروني السريع عما يمكن أن يحدث من قضايا أو مشكلات قانونية وما تتطلبه هذه المشكلات والقضايا من نصوص قانونية أو مستندات أو ضمانات ويعد هذا من الصناعات القانونية المتقدمة التي يصعب على العقل البشري القيام بها، بيد أن ما يعتمد عليه الذكاء الاصطناعي من عمليات حسابية كبيرة ومعقدة يمكنه القيام بذلك بسهولة[1].

---

[1] خالد أحمد بوقحوص، دور الذكاء الاصطناعي في تعليم المستقبل، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/ar<cle/1220434

تاريخ الزيارة: 2023/6/21.

خامساً: روبوتات المحادثة:

بالإضافة لما سبق يمكن للمشتغلين في المجال القانوني بصفة عامة والمحامين بصفة خاصة الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في المحادثات الغير مباشرة من خلال تقديم الاستشارات والمساعدات القانونية للراغبين عبر أجهزة الروبوت، حيث يمكن للمحامي مثلاً تقديم العديد من الخدمات القانونية لعملائه من خلال هذه الأجهزة وفي أي وقت وبأي لغة وثبت تحقيق هذه الوسيلة لنتائج جيدة.

سادساً: السيارات الذكية الذاتية القيادة كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

تُعتبر السيارات الذاتية القيادة أهم وأشهر تطبيقات الذكاء الاصطناعي الآلي، حيث قامت العديد من الشركات حالياً بتشغيل تجريبي للسيارات الذاتية القيادة، من أجل تعميم تلك التجربة في المستقبل القريب، ومن أشهر الجرائم الجنائية التي ارتكبت عن طريق السيارات الذاتية القيادة كانت في آذار (2018)، حيث قامت سيارة الذاتية القيادة تابعة لشركة Uber بالاصطدام بسيدة في الطريق مما أدى إلى وفاتها متأثرة بجراحها.

سادبعاً: الدور الإنساني والأخلاقي للذكاء الاصطناعي:

للروبوتات أو اشخاص الذكاء الاصطناعي دورهم الإنساني المهم للعديد من الأشخاص مثل كبار السن والذين يعانون من بعض الأمراض مثل ضعف الذاكرة (الزهايمر). حيث يحتاج هؤلاء الأشخاص لمن يرافقهم كل أوقاتهم على مدار اليوم وهو امر صعب جداً إذا طلب من الأشخاص الطبيعيين لأنه يحتاج الي الإقامة المستمرة مع المريض، الآن الروبوتات يمكنها القيام بذلك بسهولة ويسر حيث يمكن برمجتها على العديد من الأنظمة التي تخدم هؤلاء المرضي أو كبار السن وبما يلبي احتياجاتهم. فيمكن للروبوت تنظيم حيات المريض وحثه علي أخذ العلاج في أوقات معينة، فضلاً عن إمكانية التواصل مع الطبيب المعالج والحصول للتوجيهات الطبية الملائمة.

ليس ذلك فحسب بل إن الروبوت يمكنه القضاء على ما يعاني منه بعض الأشخاص من وحده واكتئاب مما يجلب لهم دوراً إنسانياً وأخلاقياً مهماً جداً وخاصة في البلاد الأوروبية مثلاً.

لمبحث الثاني

مدى تمتع الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية

أحدث الذكاء الاصطناعي هزة كبيرة في المجال القانوني، أدى إلى ظهور بعض الأفكار الجديدة التي أصبحت تمثل تحدياً للمنظومة القانونية ككل في مجال كيفية حماية الحقوق، ويتميز الذكاء الاصطناعي بقدرة هائلة على الأداء من خلال محاكاته للقدرات والحواس البشرية بل وبتفوقه أحياناً على بعض هذه القدرات ففي مراحله المتقدمة أصبح روبوت الذكاء الاصطناعي مبرمج على تشغيل قواعد بيانات ضخمة ويستطيع من خلالها أن يحاكي البشر حيث يفكر ويحلل ويقرر وربما في المستقبل قد يشعر ويستشعر.

والذكاء الاصطناعي هو علم يقوم على برمجية الحاسبات للاستجابة للتصرفات التي يقوم بها الإنسان بصورة يعتقد البعض بها أنها ذكية؛ فالذكاء الاصطناعي هو تقنية لديها القابلية على الوصول إلى استنتاجات تساعد على إيجاد حلول لمشكلات موضوعية، وكذلك يمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على فهم اللغات الطبيعة، والإدراك الحي، وغيرها من الإمكانيات التي تحتاج إلى ذكاء متى نفذت من جانب الإنسان.

أما الشخصية القانونية هي الصلاحية لاكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات. وكقاعدة عامة، لا تثبت الشخصية القانونية إلا للإنسان، أي الشخص الطبيعي، ومع ذلك فقد تثبت هذه الشخصية لمجموعات من الأشخاص، أو الأموال، وهو ما يطلق عليها الأشخاص الاعتبارية، أو المعنوية، كالشركات والجمعيات، والمؤسسات، حيث قدر المشرع القيمة الاجتماعية، والاقتصادية، والأهمية الكبيرة لهذه التجمعات، مما اقتضى الاعتراف لها بالشخصية القانونية، أي بصلاحيتها لاكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات[1].

---

[1] نبيل إبراهيم سعد، المبادئ العامة للقانون (نظرية القانون–نظرية الحق)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص167.

لذلك، وبناءً عليه سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، سنتطرق في المطلب الأول لدراسة إمكانية اكتساب الذكاء الاصطناعي للشخصية القانونية، أما المطلب الثاني فسنتطرق فيه لدراسة الواقع المعاصر لشخصية الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول

إمكانية اكتساب الذكاء الاصطناعي للشخصية القانونية

إن القوانين الحديثة تعترف بالشخصية القانونية لكل إنسان بغض النظر عن مدى تمتعه بالقدرة على التمييز، وبصرف النظر عما يتمتع به من حقوق وما يتحمله من التزامات، وعليه لا يشترط للتمتع بالشخصية القانونية قدرة الشخص على اكتساب الحقوق، أو التحمل بالالتزامات بنفسه، بل يكفي أن يتم ذلك عن طريق من يمثله، ومن ثم تثبت الشخصية القانونية للطفل غير المميز، وكذلك المجنون، رغم انعدام إرادتهما، فالإرادة ليست مناط الشخصية القانونية[1].

لكن يدون التساؤل حول الاعتراف بهذه الشخصية للروبوتات أو لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وذلك لكونها قادرة على التفكير ومعالجة البيانات واتخاذ القارارات بناءً من تلقاء ذاتها بناءً على الخبرة التي اكتسبتها وبناءً على قدرتها على التعلم.

لذلك، وبناءً عليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، سنتطرق في الفرع الأول لدراسة الاتجاه الرافض للاعتراف بالشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، أما الفرع الثاني فسنتطرق فيه لدراسة الاتجاه المؤيد للاعتراف بالشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

[1] محمد حسين منصور، نظرية الحق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص319.

الفرع الأول
الاتجاه الرافض للاعتراف بالشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي

إن القانون المدني العراقي نص على أن: "تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حياً وتنتهي بموته"[1]، ومنه يمكن القول بأن هناك بداية للشخصية القانونية وهناك نهاية لها، ويشترط المشرع في واقعة ميلاد الشخص الطبيعي تمام الولادة، أي بخروج كل جسم المولود من بطن أمه وانفصاله تماما عنها من جهة، وأن يكون المولود حيا، أي أن شرط اكتساب الشخصية القانونية يتوقف على انفصال المولود عن أمه وهو يتمتع بالحياة ولو للحظة واحدة.

كما أنه باكتساب الشخص الطبيعي شخصية قانونية تثبت له مباشرة أهلية الوجوب، وهي صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات، وإذا كان الأصل أن تبدأ الشخصية القانونية بالميلاد، وتنتهي بالوفاة، إلا أن هذا الأصل غير مطلق، إذ إن هناك اعتبارات تقتضي الخروج عليه، إما ببدء الشخصية القانونية قبل الولادة، وذلك بتمتع الجنين بشخصية قانونية ناقصة، أو قاصرة، وإما بانتهاء الشخصية القانونية دون التأكد من الموت الحقيقي، فيما يطلق عليه الموت الحكمي.

إن أغلبية النظم القانونية تعترف بصورتين للشخص القانوني هما الشخص الطبيعي، والشخص الاعتباري. ويتم الاعتراف بالأشخاص الطبيعيين لحقيقة بسيطة وهي كونهم بشر. وبالمقارنة فإن الأشخاص الاعتباريين هم كيانات غير بشرية، يمنحها القانون حقوقا، وواجبات معينة، وأن الشركات والصور الأخرى من تجمعات الأعمال، هي الأمثلة الأكثر شيوعًا، ولكن فإن العديد من الصور الأخرى من الممكن منحها الشخصية القانونية. فالكيانات الدينية، والحكومية وما

[1] المادة (34) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 المعدل.

بين الحكومات، يجوز لها أن تتصرف كأشخاص اعتبارية على المستوى الوطني والدولي[1].

إن الشخص القانوني هو الكيان الذي يمكن أن يتمتع بالحقوق، ويتحمل الالتزامات، وهذا يتطلب بلا شك الوجود الحقيقي لهذا الكيان، بغض النظر عن طبيعته، سواء كانت بشرية، أو اعتبارية، أو حيوانية، أو غير ذلك[2]. بالإضافة إلى ضرورة مساهمة هذا الكيان في تحقيق هدف القانون لاكتساب الشخصية القانونية. فالقانون لا يمنح الشخصية القانونية للإنسان البشري لمجرد كونه كيانا مستقلا، وإنما لكونه فردا فعالا في المجتمع[3].

إن الشخصية القانونية ليست مرتبطة بالصفة الإنسانية، فالصلاحية لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات ترتهن بوجود كيان متميز ذي قيمة اجتماعية واقتصادية معينة تجعله أهلاً لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، والشخصية القانونية في التشريعات الحديثة لا تثبت فقط للإنسان، بل تثبت لكائنات غير إنسانية، لا تدرك بالحس وبرغم ذلك فهي تتمتع بالشخصية القانونية[4].

كما أن الأشخاص الطبيعية تسري فيها حياة طبيعية، ولها إرادة مشتقة من هذه الحياة، بينما تسري في الأشخاص المعنوية حياة معنوية، ولها إرادة من نوع هذه الحياة، لذا سميت الأولى أشخاصا طبيعية، بينما أطلق على الثانية أشخاصا

---

(1) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, Cambridge University press for the British institute of international and comparative law, Vol. 69, October 2020, p. 822.

(2) طلال حسين علي الرعود، المسؤولية المدنية عن أضرار مشغلات التكنلوجيا ذات الذكاء الصناعي- دراسة مقارنة، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2020، ص87.

(3) علي فيلالي، الشخصية القانونية كوسيلة لحماية الطبيعة، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المجلد (9)، العدد (1)، 2020، ص31.

(4) محمد حسين منصور، نظرية الحق، مرجع سابق، ص437.

معنوية[1]. ولما كان الذكاء الاصطناعي عبارة عن نظام معلوماتي يتمتع بقدرات فكرية مماثلة لتلك التي توجد لدى الإنسان أو هو تطبيق حاسوبي أو آلة تؤدي العمليات التي يقوم بها الذكاء البشري، فيبدو أنه يمكن له اكتساب الشخصية القانونية.

يتمثل الاعتراف العام بالشخصية القانونية في وضع المشرع الشروط عامة مسبقة، إذا توافرت في مجموعة من الأشخاص، أو الأموال، اكتسبت الشخصية القانونية بقوة القانون، دون الحاجة إلى الحصول على إذن خاص من جانب المشرع بشأن كل مجموعة على حدة، وذلك كالجمعيات، والشركات، والأوقاف.

أما الاعتراف الخاص بالشخصية القانونية، فيكون عن طريق اعتراف خاص من جانب المشرع بصدد كل حالة على حدة، باكتساب الجهة، أو المجموعة من الأشخاص، أو الأموال، للشخصية القانونية. وذلك كاعتراف المشرع في قوانين خاصة بالشخصية الاعتبارية لمؤسسة أبنية التعليم، واللجنة العليا للإصلاح الزراعي، ومن ثم فإرادة المشرع هي التي تصنع الشخصية القانونية، تحقيقا للأغراض الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي تهدف إليها. وتميل بعض الآراء إلى التوسع في نطاق الكائنات المعترف بها لتتجاوز الإنسان ذاته، وتنتقل إلى الحيوانات، لاسيما الذكية منها، كالدلافين، والشامبانزي، بمنحها نوعا من الحماية القانونية القريبة من الذاتية القانونية[2].

كذلك يعد الذكاء الاصطناعي تقنية يمكن لها استحداث ردود أفعال تتناسب مع أحداث ومواقف في مجال تخصص محدد له العمل به، وكذلك يمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على استرجاع قراراته وتطويرها، ومقارنتها مع مواقف وأحداث في المجال المخصص له العمل به، والخروج باستنتاجات مفيدة. ومن ثم أصبح الذكاء الاصطناعي عاملاً رئيساً في تحقيق الأهداف بأشكال متنوعة،

---

[1] سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني في الالتزامات، في الفعل الضار والمسؤولية المدنية، المسؤوليات المفترضة، المجلد الأول، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت، لبنان، 2019، ص528.

[2] إياد مطشر صيهود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الصناعي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2021، ص100.

ومتوافقة مع الذكاء البشرى، الأمر الذي أصبح يستلزم إصدار لوائح ونصوص قانونية جديدة لتنظيم استخدام تلك التقنية بشكل آمن.

وفي ظل عصر الذكاء الاصطناعي أصبح أمر تعديل القوانين المنظمة لاكتساب الشخصية القانونية أمراً واجباً؛ فالذكاء الاصطناعي أصبح يمتلك قدرات تفوق بعض القدرات البشرية، بل وتتفوق عليها في كثير من الحالات، الأمر الذي جعل من الذكاء الاصطناعي القدرة على الابتكار والإبداع وإيجاد منتجات قابلة للاستغلال الصناعي دون اللجوء إلى العنصر البشري، مثال ذلك أن القدرة على صناعة عطر جديد هو أمر يقتضي من خبراء العطور سنوات من الخبرة، وهو الأمر الذي دفع شركة (IBM) وخبراء بارعين في العطور من شركة (Symrise) وهي شركة إنتاج عطور ونكهات عالمية - الإنشاء تحالف بينهما لاستكشاف كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال[1].

كذلك من جانب آخر يساعد الذكاء الاصطناعي على تحليل الشخصية، وكذلك الأمراض، وغيرها من التخصصات الأمر الذي جعل الذكاء الاصطناعي قادرا على إيجاد وابتكار الأدوية العلاج بعض الأمراض. فالذكاء الاصطناعي أصبح قادراً على الابتداع والابتكار بدون تدخل بشري بصفة مباشرة؛ حيث أصبح الأمر مجرد ضغط على زر التشغيل. لذا نرى أن الذكاء الخارق لأنظمة الذكاء الاصطناعي سوف يكون لحظة فاصلة في مجال منح حق براءة الاختراع للإنسان الطبيعي، وإن كان هذا الأمر يمثل تحدياً جديداً للقواعد القانونية يتمثل في منح الذكاء الصناعي الشخصية القانونية.

الثابت والمفروغ منه أن الشخصية القانونية وهي القدرة والصلاحية على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات التي يفرضها القانون، تثبت للشخص الطبيعي والشخص المعنوي على حد سواء، وقوام منحها للشخص الطبيعي هو

---

[1] وقد أدى هذا التحالف إلى إيجاد نظام (Philyra)، وهو نظام ذكاء اصطناعي لتركيب منتجات العطور، بحيث يستخدم نظام (Philyra) خوارزميات جديدة ومتقدمة لفحص الآلاف من المواد العام، الأمر الذي يساعد على تحديد التركيبات الجديدة للعطور، كما أنه يمكنه الكشف عن الثغرات الموجودة في سوق العطور العالمية، وكيفية التعامل، ومعالجة هذه الثغرات من خلال تصميم عطور جديدة.

تمام الولادة والحياة، وهو الأمر الذي لا يتوافق مع الطبيعة الخاصة للذكاء الاصطناعي، وبالتالي لا يمكن بأي حال اعتبار الذكاء الاصطناعي شخصا طبيعيا، ليبقى هل يمكن مساواته بالشركات والمؤسسات التي يمنحها القانونية الشخصية القانونية المعنوية أو الاعتبارية.

لقد أثارت فكرة تمتع الذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية الكثير من الجدل بين مؤيد ومعارض للفكرة، وإذا سلمنا بأنه لا يمكن عدم ثبوت الشخصية القانونية له خاصة وأن إمكانية مساءلة الذكاء الاصطناعي مرهونة بتمتعه بالشخصية القانونية، فالأخيرة مناط المسؤولية، فيبقي الأمر على أي أساس، هل على أساس اعتباره شخصا طبيعيا أو معنويا.

تعتبر قدرة الذكاء الاصطناعي في محاكاة تصرفات الإنسان مثيرة للجدل أثارت حيرة الفقهاء، حيث تضاربت الآراء والتوجهات حول اعتبار الذكاء الاصطناعي شخصا طبيعيا يرقى إلى مستوى الإنسان، فيتساوى قانوناً مع الشخص الطبيعي في المركز، وهناك من التجه إلى العكس من ذلك وأنه لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحتل المركز نفسه مع الشخص الطبيعي[1].

إذا كان الذكاء الاصطناعي أصبح قادراً على التعلم من تلقاء نفسه، بحيث أصبح يمكنه الابتكار والاختراع دون الحاجة لجهد كبير من الإنسان فإن ذلك الأمر يشكل تحدياً جديداً للنظام القانوني الحالي الذي يشترط شروط محددة لمنح الشخصية القانونية (الطبيعية والمعنوية)، فالذكاء الاصطناعي قد يكون حالياً مجرد وسيلة بيد الشخص الطبيعي يساعده، إلا أن الوضع الحالي والتطور

---

[1] كما أن التشابه بين الاجهزة الالكترونية الذكية والشخصية المعنوية قد يكون متناقض بين كلا الشخصيتين شخصية الروبوت والشخصية المعنوية، كون ان القانون نظمها بمواد صريحة كما في المادة (47) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 المعدل والتي نصت على انه " الاشخاص المعنوية هي: ا – الدولة. ب – الإدارات والمنشات العامة التي يمنحها القانون شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة بالشروط التي يحددها. ج – الالوية والبلديات والقرى التي يمنحها القانون شخصية معنوية بالشروط التي يحددها ....."، وكذلك المادة (48) من القانون المدني العراقي والتي حددت الإطار القانوني العام للشخصية المعنوية.

التكنولوجي والتقني يوحي بأن الذكاء الاصطناعي سوف يكون في المستقبل القريب قادراً على إحداث تغييرات هامة وخطيرة في العلاقات القانونية الخاصة بين البشر، وهذا هو المبدأ الذي أقرته المنظمة العالمية للملكية الفكرية واليونسكو، وكذلك الأحكام القضائية في بعض الدول[1].

حيث يرى بعض الفقهاء[2] أن الذكاء الصناعي لا يرقى لمستوى الإنسان، وبالتالي استحالة منحها الشخصية القانونية، إن الجمعية الأوروبية الداعمة لمشروع الروبوتيك لم تؤيد فكرة الاعتراف بها ككيانات قانونية لها مركز قانوني شبيه بالشخص الطبيعي كما وجه 156 خبير في القانون والذكاء الاصطناعي من 14 دولة أوروبية مذكرة اعتراف شديدة اللهجة لوقف النقاش داخل البرلمان الأوروبي بخصوص اكتساب الروبوت الذكي للشخصية القانونية، ومن مؤيدي هذا الاتجاه M-bourgeois, G-loiseau ذلك أن اكتساب الشخصية القانونية عنه تمتعها بالحقوق كالزواج، وقد يؤدي إلى تنصل مسؤولي ومستعملي الأجهزة الذكية من المسؤولية، يترتب على قيام المسؤولية عن أضرار الذكاء الاصطناعي تحقق الذكاء الاصطناعي سواء كان مادياً أو أدبياً.

كما يرى الأستاذ الدكتور همام القوصي أن التسمية الأدق هي الشخصية الافتراضية، ذلك أنه يمثل افتراضاً قانونياً إلا أنه من المعارضين لفكرة منح الشخصية القانونية، لأن الغابة هي جبر الضرر، والتعويض لا يتطلب بالضرورة إقرار المسؤولية طالما أن أداءات شركات التأمين وحتى الصناديق الخاصة لها طابع التعويض دون حاجة لإقرار المسؤولية استنادا لفكرة ونظرية المخاطر.

ذهب البعض إلى عدم منح الشخصية القانونية للروبوت على اعتبار أنه لم يصل بعد إلى الدرجة الكافية من التطور التي يضمن تحديد مصدر إعمالها بدقة، وبالتالي تحميله المسؤولية عن تصرفاته ومقاضاته بشكل منفرد بعيداً عن

---

[1] Andre Bertrand, Le droit d'auteur et les droits voisins, 3 édition, Paris, Dallos, 2010, p337.

[2] اياد مطشر صيهود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الصناعي، مرجع سابق، ص109.

الإنسان لافتقاده خاصية الإدراك والإرادة الحرة وافتقاره للقدمة المالية الخاصة به، كما أن الاعتراف بالشخصية القانونية الروبوت ينجم عنه مخاطر[1].

إن منح الشخصية القانونية للروبوتات مثل الشخص الطبيعي أمر صعب للغاية، لأن الروبوت سيتمتع بحقوق الإنسان، مثل الحق في الكرامة والمواطنة وهذا يتعارض مع ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوربي واتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما أنه لا يمكن منحه الشخصية القانونية على غرار الشخص المعنوي، وذلك لأن الشخص المعنوي يخضع لتوجيه الأشخاص الذين يمثلونه، وهذا لا ينطبق على الروبوتات الذكية[2].

كما يرى طرف آخر، أنه من الأفضل الإبقاء على الروبوتات وصف الآلة وإن قامت بأعمال تحاكي فيها البشر، فالروبوت يبقى مجرد تجميع الأجزاء ميكانيكية وأخرى الكرتونية ولا يمكن منحها الشخصية القانونية التي هي أصلا من ابتداع الإنسان[3]. وعطفا عليه، فقد رفضت لجنة الخبراء التي شكلتها اللجنة الأوروبية اقتراح منح الشخصية القانونية صراحة في أكتوبر 2020، كما رفضها تقرير البرلمان الأوروبي في وقت لاحق في 20 من أكتوبر 2020، وسار على رأيهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي، الذي رفض أيضا وأكد على رفضه

---

[1] يرى هذا الجانب من الفقه أن الأجهزة الإلكترونية ليست لها شخصية قانونية، وذلك لعدم وجود المبرر لمنحها هذه الشخصية، وستبقى عبارة عن أشياء، ويتم إخضاع الأعمال الناجمة عن هذه الأجهزة لمسؤولية الحراسة، وهي الحراسة الفعلية التي نصت عليها التشريعات المدنية.

[2] عبد الرزاق وهبه سيد احمد محمد، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي(دراسة تحليلية)، بحث منشور في مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، المجلد (5)، العدد (43)، لبنان، 2022، ص35.

[3] إن الروبوت ذو العقل المبدع، إن لم يكن نادرا، فهو غير موجود في الوقت الحالي. لذا فالنائب الإنساني عن الروبوت حتى هذا الوقت هو صاحب الشخصية القانونية الوحيدة، ومن ثم فإنه وحده من يتحمل التبعات القانونية عن أضرار الروبوتات، يراجع: طلال حسين علي الرعود، المسؤولية المدنية عن أضرار مشغلات التكنلوجيا ذات الذكاء الصناعي– دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص80.

مجزا بأن منح شكل من الشخصية القانونية للروبوت أو الذكاء الاصطناعي بسبب للمخاطر المعنوية غير المقبولة والمتعلقة بهذه الخطوة لأن الضرر التي تحدثه يمكن بل ويجب أن ينسب إلى أشخاص أو منظمات قائمة. وعلى ذلك يرى البعض أن خطوة الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، وبصفة خاصة الروبوتات هي خطوة خطيرة لعدة أسباب، أولها: أن من شأن هذا الاعتراف أن يستتبع عدم مسؤولية مستخدمي ومنتجي أنظمة الذكاء الاصطناعي، وإهمالهم في تصنيع، أو استعمال هذه الأنظمة، وثانيها: أن الانتفاع بمثل هذه الأنظمة لا يتطلب بالضرورة منحها الشخصية القانونية، وإلا ستجد أنفسنا في مواجهة شخصيات قانونية غير حقيقية.

إن أنظمة الذكاء الاصطناعي ليست ذكية أو مفكرة في ذاتها، وإنما هي أنظمة تتمتع بالقدرة على إنجاز أعمال والوصول إلى نتائج ذكية دون ذكاء حقيقي بالمعني المعروف لدى الإنسان، فذكاء الآلة يتحقق من خلال ما يسمي بالاستدلالات أي عبر تحديد أنماط معينة في البيانات واستخدام المعرفة والقواعد والمعلومات المكونة وفق نماذج معينة، والتي تستطيع الحواسيب معالجتها.

كذلك فإن نتائج الذكاء الاصطناعي وإن كانت تشبه نتائج الذكاء البشرى إلا أن الوسيلة مختلفة فالإنسان يحقق تلك النتائج من خلال تفاعل قدراته العقلية والعصبية والإدراكية والشعورية معاً. أما الذكاء الاصطناعي فيقوم بذلك باستخدام خوارزميات وآليات حسابية لا تشبه أبداً منطق البشر لا في التفكير ولا في الإدراك ولا في الشعور[1].

إن الروبوت غير مسئول قانونا عن تصرفاته، وإنما يظل تحت مسؤولية الإنسان، وبالتالي فلا وجود للشخصية القانونية المستقلة للذكاء الاصطناعي حتى الآن، فبالرغم من وجود قدر من الاستقلالية، إلا أن جميع أفعاله بظل لها أصل بشري، وأفعاله تكون نتيجة هذه الإرادة الخارجية، وليس إرادته الحرة، فلا وجود لها في الحقيقة. فالقول بمنح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية يتطلب

---

[1] هاري سوردين، الذكاء الاصطناعي والقانون_لمحة عامة، مقال منشور في مجلة معهد دبي القضائي، العدد (1)، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص182.

أن تكون لأنظمة الذكاء الاصطناعي إرادة، وهو أمر لم يصل إليه الذكاء الاصطناعي حتى الآن، حيث لم يتطور حتى درجة البرمجة الذاتية، دون تدخل الإنسان، ومن ثم لا يمكن أن يتحمل المسؤولية كاملة عن أفعاله.

كذلك فالروبوت ليس إلا شيئا من الناحية القانونية، بما يقتضي العناية الخاصة من جانب مالكه، لمنع وقوع الضرر منه فعلى الرغم من أن الروبوت مستقل ذاتيا من الناحية التقنية، ويتمتع بقدرة عالية على تجنب المخاطر، إلا أنه يمكن أن يسأل حارسه عن أي ضرر ناتج عن تشغيله، بشكل مفترض، دون الحاجة لإثبات الخطأ. والمستفيدين من منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي هم المنتجون، والمستخدمون الذين سوف يتم إعفاؤهم، أو تحللهم من بعض، أو كل المسؤولية[1].

انتقد كذلك جانب من الفقه مسألة منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي بالقول بأنه وإن كان الذكاء الاصطناعي مستقلاً عن مستخدمه إلا أن هذه الاستقلالية تعد استقلالية نسبية؛ لأنه قد يحتاج إلى تدخل الإنسان البشري في كثير من الحالات، كتزويده بالبيانات اللازمة لبدء العمل والتحديثات الخاصة بها وغيرها من الأمور المتعلقة بطبيعة الذكاء الاصطناعي، ومن ثم لا يتمتع الإبداع أو الابتكار من جانب الذكاء الاصطناعي بصفة مستقلة عن الإنسان.

إذاً فالاتجاه السائد حتى الآن هو عدم تدخل المشرع بإقرار تشريع خاص لتنظيم المسؤولية عن استخدام الذكاء الاصطناعي، وظهر ذلك واضحاً في فرنسا في صيف عام 2020 في اقتراح قانون إصلاح المسؤولية الذي قدم المجلس الشيوخ، إذ لم يتضمن أي إشارة إلى الذكاء الاصطناعي، لمواكبة التطور الحاصل في العالم وإدخال الذكاء الاصطناعي لتحقيق رفاهية الشعوب، إلا أن الأمر لا يستوفي متطلبات وحدود مخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي.

---

[1] Simon Chesterman, Artificial intelligence and the linuts of legal personality, presious reference, p. 830.

إن السيارات ذاتية القيادة من أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وأن أشهر الجرائم التي ارتكبت بواسطتها كانت في آذار 2018، وهي السيارة ذاتية تابعة لشركة vber اصطدمت بسيدة في الطريق وأدت إلى وفاتها فعرفت القضية شهرة كبيرة.

إن ثورة المعلومات والاتصالات أدت الى إحداث تغيرات أساسية في المجتمع من كافة نواحيه واحدث منظومة من الكيانات التي ندركها بالإحساس أكثر من ان تدركها بلمسها ويمكن القول أن هذه المنظومة ترتكز على بدايات ملموسة تنتهي الى مظاهر محسوسة تمنحها القيمة الفعلية وأصبحت هذه الكيانات رفيقة للإنسان في مختلف نشاطاته ولم تقتصر على كونها الكترونية[1]، بل اخذت منحى يقترب من نشاط الأنسان والتفاعل معه وقد أفرزت هذه التقنيات وسائل ومعدات يصطلح عليها بالأجهزة الإلكترونية الذكية[2]، ومع الاستمرار في استعمالها فنشأت عنها علاقات قانونية بين هذه الأجهزة ومنتجيها واحدث تنوع في سوق العمل وعززت وجوده.

إلا أنه بالرغم من المزايا الخاصة بتلك الأجهزة فتوقع حدوث ضرر يصدر منها فعلى سبيل المثال الأضرار الجسمانية التي تسببها الآلة الذكية عند توقفها المفاجئ، كما تسبب أضرار معنوية كقيام الأجهزة مثلا ينشر منشور يضرر بالسمعة فان ترتيب المسؤولية عن هذا وذاك قد يبدو واضح للوهلة الأولى بانها

---

[1] عرفت الفقرة (8) من المادة (1) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (78) لسنة 2012 الوسائل الإلكترونية بأنها " اجهزة او معدات او ادوات كهربائية او مغناطيسية او ضوئية او كهرومغناطيسية أو أية وسائل اخرى مشابهة تستخدم في انشاء المعلومات ومعالجتها وتبادلها وتخزينها".

[2] إن الجهاز الذكي عبارة عن كيان الكتروني بحسب مقدار البيانات التي حمل عليه لان الزيادة في البرمجة تؤدي إلى نتائج إيجابية من خلال تطوير عمل الجهاز وسرعة الاستجابة عند التعامل معها وقد تكون هناك نتائج سلبية غير مرغوب فيها تؤدي الى خلل يؤثر على إمكانية عمل الجهاز وهنا قد يسبب الضرر للغير، يراجع: عبد الرسول عبد الرضا الأسدي، تأثر وسائل الاتصال الحديثة في تطوير قواعد القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، ص15.

تخضع لأحكام المادة (231) من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 والتي تحدثت عن المسؤولية عن الآلات الميكانيكية والتي تتطلب الوقاية والحراسة لمن يستخدمها واستلزمت ان تكون هذه الآلة تحت تصرفه المادي، وان الأجهزة التقنية لم تصل إلى مرحلة الكمال لاسيما قد تتعرض للقرصنة أو تتعرض للعطل المفاجئ وقد يكون الأشخاص المسيرين لها أكثر من شخص من جهة أخرى[1].

إن الذكاء الاصطناعي بالرغم من أنه ليس لديه وعي أو حياة وليس إنساناً بشرياً، إلا أنه أصبح قادراً على الاختراع والابتكار، بل والتأليف أيضاً، حيث ساعدت التكنولوجيا الحديثة الذكاء الاصطناعي على أن يقوم بابتكارات وأعمال فنية لا يكون للإنسان فيها دور كبير أو ليس له دور فيها من الأساس[2].

يبقى الجدل قائما بين معارض ومؤيد أمام ضرورة ملحة بالفصل في الموقف الذي يمكن تبنيه، والذي على أساسه يمكن متابعة الذكاء الاصطناعي قضائيا في دعاوى المسؤولية، خاصة وأن طبيعته التقنية من جهة التصميم والاستخدام تتطلب إيجاد آلية واقعية توازن بين طبيعته الخاصة واعتباره حتمية، وبين إمكانية تطبيق قواعد المسؤولية في طابعها التقليدي على الذكاء الاصطناعي، ومدى استجابتها الجبر الضرر الذي يلحقه استخدامه.

كما أن (الأجهزة الإلكترونية) أو الذكاء الصناعي بوجع أدق، لا يمكن أن تكون كالشخصية المعنوية في الحكم والمسؤولية وفق هذا الرأي، علاوة أن هذا الجهاز الذكي سيتمكن من إدارة نفسه في المستقبل، وقد اسند هذا الاتجاه رأيه لأنه هذا

---

[1] يعد من أهم الأجهزة الإلكترونية الذكية (الروبوت) والذي يسمى باللغة العربية (الإنسان الآلي)، وهي آلة قادرة على القيام بأعمال مبرمجة سلفاً أو بإيعاز وسيطرة من الإنسان أو بإيعاز من برامج حاسوبية، يراجع: دعاء جليل حاتم، لمى عبد الباقي العزاوي، الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الجنائية الدولية، بحث منشور في مجلة الفكر، العدد (18)، تونس، 2019، ص26.

[2] كما هو الحال في الروبوت (Ben Jamin) والقادر على إنجاز السيناريوهات بصفة مستقلة من خلال البيانات المزود بها، أو الذكاء الاصطناعي (Watson) المنتج من شركة (IBM)، والقادر على إنجاز لوحات إعلانية (Des band-annonces) للسينما.

الجهاز قد يتبع صاحبه في التشغيل او الشركة المصنعة او المجهز او المبرمج لأن المبرمج مثلاً يستطيع أن يوقف الجهاز عند وصوله إلى درجة من العدائية وينسب إليه الخطأ ومن هنا فإذا حدث تقصير في أي من هذه المراحل في عمل الجهاز الإلكتروني الذكي، فالعبرة لمن يمثل روحه وهو العقل لأنه يستطيع التحكم به وإيقافه كما هو الحال في الطائرة المسيرة أو السيارة الذاتية[1].

تكمن المشكلة الأساسية في هذا الأمر أن الذكاء الاصطناعي هو مجرد أدوات، ليس لها وعي أو حياة، وتعد الابتكارات المنتجة من جانبه ليست في الواقع إبداعية كما يحدث من إبداعات الإنسان، وهذا ما أكد عليه جانب من الفقه بالقول: إن الروبوتات، ومهما بلغت استقلاليتها، لا يمكنها التمتع بخيال الإنسان ولا إحساسه بالجمال الذي يمكنه من الابتداع، وهي الآن لا تتمتع بالإدراك والوعي الذي يمكن الإنسان تقدير الأعمال التي يقوم بها[2].

تثير مسألة منح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي العديد من الإشكاليات والتساؤلات القانونية، حول منح الجنسية للروبوتات، وهل حصول (الروبوت صوفيا) مثلاً على الجنسية معناه أنها أصبحت غير قابلة للتملك، وليست شيئاً في نظر القانون؟

حتى أنه إذا تم القول بأنه يمكن للشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي أن تتأتى فقط في صورة التزامات، فقد يبدو ذلك جذابا بصورة سطحية، ولو كان الهدف

---

[1] إلا أنه لا يمكن الأخذ بهذا الاتجاه على إطلاقه، لان هذا الجهاز الذكي يتمتع بالمرونة وامكانية ان يحلل البيانات عند التعامل معها وان هذا الجهاز سوف يتمتع بالشخصية الالكترونية والاستقلال في المستقبل عند ظهور الاجيال الجديدة من تدخل من البشر، يراجع: إيهاب خليفة، خروج الذكاء الصناعي عن السيطرة البشرية...مخاطر وتهديدات، بحث منشور في الموقع الرسمي لمركو المستقبل، متاح على الرابط الإلكتروني: https://www.futureuae.com/ar-22/Mainpage/Item/3063 .

[2] Gestin-Vilion, Claudia, Vilion, La protection pars le droit d'auteur des créations générées par intelligence artificielle, Mémoire Maltrise en droit, Université Laval Québec, Canada et Université Paris-Saclay Sceaux, France 2017, P38.

من تلك الالتزامات أن تتعامل مع الإشكاليات القانونية الخاصة بالمسؤولية فسيكون هناك بعض المشكلات الواضحة. فعلى سبيل المثال، فالمسؤولية المدنية تؤدي إلى منح تعويضات، التي يمكن سدادها فقط إذا كان المتسبب في الخطأ قادرًا على تملك ممتلكات، وهو ما لا يتوافر في الذكاء الاصطناعي[1].

كما سيكون تحمل الديون وامتلاك الممتلكات من الأمور الضرورية للمسؤولية، لكي يتم رفع القضايا ضده، أو إذا أراد الدخول في تعاقدات. وإمكانية أن تجمع أنظمة الذكاء الاصطناعي ثروة يثير مسألة هل قد يتم فرض ضرائب على تلك الأنظمة، وكيف يتم ذلك؟ لذا اقترح البعض فرض الضرائب على البشر الآليين كوسيلة للتعامل مع الوعاء الضريبي المتناقص، والاستغناء المتوقع عن العمال نتيجة للميكنة. وقد اقترح بيل جيتس مع آخرين أنه ينبغي فرض الضرائب على مثل هؤلاء البشر الآليين، أو الشركات التي تمتلكهم[2].
قد يُطلب أيضًا من أنظمة الذكاء الاصطناعي أن تدير تلك الممتلكات. ففي عام 2014، على سبيل المثال، تم إعلان أن شركة Hong Kong venture capital firm Vital قد عينت برنامج حاسب آلي يدعى (Vital) في مجلس إدارتها. وقد أقر العضو المنتدب بأن الشركة عاملت كعضو مجلس إدارة بوضع مراقب. ومن الممكن أن يفوض أعضاء مجلس الإدارة من البشر بعض المسئوليات إلى نظام ذكاء اصطناعي، ولكن بموجب معظم أحكام قانون الشركات لا يمكن لهم إعفاء أنفسهم من المسؤولية الكاملة عن إدارة المؤسسة.
كما وتتطلب معظم الأنظمة القانونية أن يكون أعضاء مجلس الإدارة من الأشخاص الطبيعيين بالرغم من أنه في بعضها، يمكن أن يتم تعيين شخص اعتباري (شركة أخرى) لكي يكون في مجلس الإدارة. وقد قدم Shawn

---

(1) Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 824.

(2) BA King, T Hammond and J Harrington, Disruptive Technology: Economic Consequences of Artificial Intelligence and the Robotics Revolution, Journal of Strategic Innovation and Sustainability, 2017, p. 53.

Bayern الحجة على ما هو أبعد من ذلك، على أنه يمكن استخدام الثغرات في قانون الشركات التجارية الأمريكي الإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة بلا أفراد من البشر على الإطلاق. ويتطلب هذا تفسيراً صعباً لذلك القانون، وهو أن ينشئ شخص طبيعي الشركة، ويضيف نظام الذكاء الاصطناعي كعضو في الشركة، ثم يستقيل. ولكن هذا التفسير يوحي بالطريقة التي يمكن بها مواءمة الشخصية القانونية في المستقبل[1].

الفرع الثاني
الاتجاه المؤيد للاعتراف بالشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي

يرى هذا الاتجاه أن الروبوت المستقل الذي يتمتع بالذكاء الاصطناعي هو شخص الكتروني مسؤول، وهذا الرأي يعني بوضوح الاعتراف للروبوت بالشخصية القانونية ، تبناه قرار البرلمان الأوروبي في 16-02-2017، أي الروبوت يتمتع بالاستقلالية ويتوجب منحه الشخصية الإلكترونية المسؤولة عن إصلاح الضرر حينما تتخذ قرارات مستقلة تطبق المسؤولية التقصيرية في حال الإخلال بالتزام قانوني، مثل إذا كان قرار السؤال عن عيب الروبوت محل التعاقد وأصيب الغير بضرر جراء هذا العيب، حيث يحق للمضرور أن يرجع على المسؤول بدعوى التعويض عن الأفعال الضارة[2].

لقد قرر البرلمان الأوروبي الاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي المستقل، لضرورة التغلب على أوجه القصور في قواعد المسؤولية المدنية التقليدية بمواجهة أخطار الأجيال الجديدة من الروبوتات المستقلة التي لا يمكن توقع تصرفاتها أو دفع أضرارها.

---

[1] Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 827.

[2] محمود حسن السحلي، أساس المساءلة المدنية للذكاء الاصطناعي المستقل (قوالب تقليدية أم رؤية جديدة؟)، بحث منشور في مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد (2)، كلية الحقوق، الإسكندرية، مصر، 2022، ص137.

أوصى البرلمان الأوروبي في قراره بمجموعة من المبادرات التشريعية وغير التشريعية في مجال الروبوتات والذكاء الاصطناعي إلى المفوضية الأوروبية دعاها إلى اعتماد أداة تشريعية تكون بمثابة قواعد القانون المدني المطبقة على المسؤولية تأخذ بعين الاعتبار مقدار تطور الروبوتات ومدى سيطرة المستخدم البشري عليها[1]. كما يدعو إلى إيجاد تعريف مشترك بين دول الاتحاد للأنظمة المادية السيبرانية، وللأنظمة المستقلة، والروبوتات المستقلة الذكية وفئاتها الفرعية. ومع ذلك، تقر قواعد القانون المدني الأوروبية بشأن الذكاء الاصطناعي والروبوتات بعدم كفاية الإطار القانوني الحالي لتنظيم المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن الأجيال المتقدمة منها والقادرة على التفاعل مع بيئتها والتعلم من خبراتها الذاتية[2]، وتقترح إيجاد مركز قانوني جديد لها على المدى البعيد[3]، وسن قوانين حديثة لمواكبة التطور التقني في هذا المجال دون التأثير سلباً على عمليات التطوير والبحث والابتكار[4].

اتجه أنصار ضرورة الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات الذكية للتمكن من مساءلتها عن فعلها الشخصي، وبالتالي تحمله المسؤولية عن الأضرار التي تنجم عن أفعاله، من خلال إقرار ذمة مالية خاصة بما يتم تعويض تلك الأضرار منها مباشرة. يمكننا الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات باعتبارها كفئة جديدة لها خصوصيتها عن الشخصين التقليدين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي، فكل البشر هم أشخاص قانونية ولكن ليس كل الأشخاص القانونية هم بشر[5].

---

[1] قسم AG من قرار البرلمان الأوروبي بشأن قواعد القانون المدني الخاصة بالروبوتات، 2017.

[2] القسم AL، AF من قرار البرلمان الأوروبي بشأن قواعد القانون المدني الخاصة بالروبوتات، 2017

[3] القسم AC من قرار البرلمان الأوروبي بشأن قواعد القانون المدني الخاصة بالروبوتات، 2017

[4] المبادئ العامة القسم U من قرار البرلمان الأوروبي بشأن قواعد القانون المدني الخاصة بالروبوتات، 2017

[5] عرض المهندس الأمريكي (ستيفن تالر) اختراعاً جديداً من جانب الذكاء الاصطناعي والذي أطلق عليه اسم (دابوس آي آي)، وطالب بعد ذلك بالحصول على براءة اختراع في المملكة المتحدة وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية باسم (دابوس)، بحجة أن الذكاء الاصطناعي يستحق التكريم المناسب

ومن ملامح تجسيد الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من اعتراف ضمني للروبوتات بالشخصية القانونية من خلال إخضاعها لإجراء القيد في سجلات خاصة، والتخصيص ذمة مالية خاصة بما لتأمين ما ينتج عنها من أضرار، وكذا استجابتها لدعاوى التعويض المرفوعة ضدها عن تلك الأضرار.

أصدرت المجموعة في عام 2019 المبادئ التوجيهية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، التي حددت إطار تصميم ذكاء اصطناعي جدير بالثقة، وفقاً للمبادئ التوجيهية، وعليه، يجب على الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة احترام حقوق الإنسان الأساسية، والقوانين المعمول بها والمبادئ والقيم الأساسية، وضمان "هدف أخلاقي"، هذا بالإضافة إلى وجوب وضع نظام موثوق به تقنيا، لأنه "حتى مع النوايا الحسنة، يمكن أن يتسبب نقص الإتقان التكنولوجي في حدوث ضرر غير مقصود".

كما برز جانب فقهي منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية بأنه ليس من شروط التمتع بالشخصية القانونية أن تكون إنسان بشريا؛ فالشخصية القانونية تمتد لتشمل غير الإنسان، كما في حالة الأشخاص المعنوية كالشركات والجمعيات، وفى بعض الأحيان يُحرم الإنسان منها[1]، فطالما أصبح الذكاء الاصطناعي قادراً على الإبداع بصفة مستقلة عن تدخل الإنسان، وذلك بطريقة

لتصميمها منتجات جديدة، إلا أن مكاتب براءات الاختراع رفضت هذا الطلب مبررة ذلك بأن الحقوق القانونية التقليدية يجب أن تكون للبشر فقط.

[1]Samir Chopra& Laurence Fredric White, Artificial Agents Personhood in Law and Philosophy, Conference Paper, Proceedings of the 16th Eureopean Conference on Artificial Intelligence, ECAF2004, including Prestigious Applicants of Intelligent Systems, PAIS 2004, Valencia, Spain, August 22–27, 2004, p35.

يصعب فيها التمييز بينها وبين اختراعات وابتكارات الإنسان الطبيعي، فإنه لا يوجد ما يمنع من الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية[1].

كذلك أكد على ذلك جانب من الفقه بالقول بأنه لا يوجد ما يمنع من الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي بنفس الطريقة التي يتم بها منح الشخصية القانونية للأشخاص المعنوية، بحيث يكون للذكاء الاصطناعي شخصية إلكترونية قانونية ذات طبيعة خاصة بحيث تقترب من أن تكون شخصية معنوية، ومن ثم يكون له ذمة مالية مستقلة، بحيث يكتسب الذكاء الاصطناعي بهذه الشخصية القانونية الحقوق ويتحمل الالتزامات كغيره من الأشخاص القانونية، الأمر الذي يتيح قانوناً للذكاء الاصطناعي الحصول على الحق في براءة الاختراع، والاعتراف بالذكاء الاصطناعي[2].

إن الاستقلالية علامة بارزة للشخصية القانونية للروبوت إذ لابد ألا تقتصر على التنفيذ الآلي بل في اختيار عملية التنفيذ بحسب الظروف فتزويد الروبوتات بالتعلم الآلي من شأنه أن يمنحها ميزة إمكانية تطوير الذات، لذلك لابد من توافر جملة من الخصائص في الروبوت للقول بأنه ذكي، ومنها إمكانية جمع وتحليل البيانات والمعلومات وإنشاء علاقة بينهم لاتخاذ القرار، والقدرة على التفكير والإدراك وحل المشاكل المعروضة في غياب المعلومة الكاملة، والقدرة على التعلم من الأخطاء والتجارب والخبرات السابقة وتوظيفها في مواقف جديدة، وبالتالي ليس كل روبوت قادر على التفكير، فلكي تثبت له هذه الصفة ينبغي أن تتوافر لديه القدرة على التحليل والتعلم من البيئة التي يوجد فيها، بحيث يستطيع أن يحلل البيانات والوقوف على حجم المشكلة ومن ثم اتخاذ القرار.

---

(1) Marie Soulez, Le droit de la propriété intellectuelle à repreuve des technologies robotiques op.cit, p18.

(2) Alain Ben Soussan, Plaidoyer pour un droit des robots, La Lettre des juristes d'affaires, le 28 octobre 2013: https://www.alain-bensoussan.com/wp-content/uploads/23878247.pdf

لابد من القول أن هذه الشخصية هي شخصية قانونية خاصة وليست على إطلاقها مثلما عهدناها للشخص الطبيعي وكذلك المعنوي، فالشخصية الروبوتية الخاصة هي ابتكار قانوني من أجل مسايرة تطور الذكاء الاصطناعي وآثاره التي يفرضها الواقع ولا مفر من المواكبة القانونية لها.

إذ تكمن خصوصية الشخصية القانونية التي تعطى للروبوت الذكي منحه ما يعرف بالأهلية الوظيفية أو التقنية التي تسمح لها بممارسة الأعمال وإبرام الصفقات باستقلالية مع اشتراط التأمين عليها، وحضر ضوابط منح الشخصية القانونية كمرحلة أولى بالشركات المؤهلة فنيا والقادرة على تحمل التبعات المالية والتقنية التي قد تنجم عن الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني
الواقع المعاصر لشخصية الذكاء الاصطناعي

إن أنظمة الذكاء الاصطناعي تتميز ببعض الصفات التي تقترب من الصفات البشرية، وبطريقة تعطيهم الحق في اعتراف مشابه أمام القانون[1]، فبالتالي لا يمكن القول باعتبار الذكاء الاصطناعي شيئاً، لتعارض ذلك مع قدرته على التعلم الذاتي، والتطور، ولاستقلاله في اتخاذ القرارات، والتصرفات، دون الرجوع إلى مستخدمه، وذلك يؤهله بلا شك، لأن يكون أهلاً لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات.

إن الخصائص والسمات التي تتميز بها آلات الذكاء الاصطناعي كالتعلم الذاتي، والقدرة على تخزين المعلومات والبيانات، والمعارف المتراكمة والاستقلالية في اتخاذ القرارات، والتكيف مع البيئة المحيطة، والقدرة على الإبداع والابتكار.

---

[1] NM Richards and WD Smart, How Should the Law Think About Robots? in R Calo, AM Froomkin and I Kerr (eds), Robot Law Edward Elgar, 2016, p. 18

كل هذه الخصائص والصفات كانت الدافع وراء الثقة من جانب المشرع الأوروبي لمنحها الشخصية القانونية[1].

لذلك، وبناءً عليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، سنتطرق في الفرع الأول لدراسة بعض التجارب الواقعية للاعتراف بلشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، أما الفرع الثاني فسنتطرق فيه لدراسة، الذمة المالية لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول
بعض التجارب الواقعية للاعتراف بلشخصية القانونية لتقنيات الذكاء الاصطناعي

يزداد موضوع تقرير الشخصية القانونية تعقيداً في حالة ظهور أجيال جديدة من روبوتات الذكاء الاصطناعي، بما يطلق عليه (إنترنت الأشياء)، وهو يتمثل في نظام يربط الأشياء الذكية ببعضها، فتقوم بإرسال معلومات، أو تعليمات إلى بعضها البعض، كما يتم إنشاء شبكة اجتماعية آلية قادرة على القيام بدائرة عمليات متكاملة، كالقيام بدورة الإنتاج السيارات دون تدخل إنساني، مما يسفر عن ظهور مجموعة من الأشخاص القانونية الإلكترونية التي تتواصل وتتشابك فيما بينها، استنادا إلى معطيات التطور الكبير، والتعلم الذاتي لأنظمة الذكاء الاصطناعي[2].

---

[1] إن الحاجة لحماية المجتمع من الاستخدام المفرط، وغير القانوني لهذه الآلات، تفرض ضرورة تمييزها بقواعد مستحدثة تناسب خصوصيتها. ولا شك أن تلك الخطوة التي تتسم بالجرأة من جانب البرلمان الأوروبي جديرة بالاحترام حيث فضل الاحتياط للمخاطر، والثغرات، والمشكلات القانونية التي ستظهر حتما في المستقبل، نتيجة لانتشار الذكاء الاصطناعي في شتى المجالات، في عالمنا اليوم بدلا من انتظار وقوعها، والتي ستقف القواعد القانونية الحالية عاجزة أمامها، يراجع: محمد محمد القطب مسعد، مدى ملاءمة قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الصناعي، بحث منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد (36)، جامعة الأزهر، مصر، 2021، ص85.

[2] إياد مطشر صيهود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص48.

تمثل محاولة تبني مقاربة منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي أمراً غاية في الأهمية لما يمثله ذلك من حل المسألة جبر الأضرار التي يحدثها للغير. ولكن يصطدم هذا الطرح بتحديات كبيرة أهمها الخروج عن المعايير التقليدية للشخصية القانونية المتعلقة بالشخص الطبيعي من جهة، وعدم انطباق فكرة توجيه الأشخاص الذين يمثلون الشخص المعنوي على الذكاء الاصطناعي من جهة ثانية[1].

تطبيقاً لبناء التقارب بين الروبوتات والإنسان تقوم شركة Hanson Robotics الأمريكية بتطوير روبوتات حساسة بصورة كبيرة، للتفاعل بين الإنسان والروبوت للعمل بطريقة تشبه الإنسان في مجال العلاج والرعاية الصحية والتعليم، وخدمة العملاء. فقد قامت هذه الشركة في عام 2017 بتصميم روبوت بشري يسمى "صوفيا"، وهي عبارة عن برنامج للدردشة بوجه، ومزود بكاميرات في العين، وقدرة التعبير في الوجه الطبيعي، وخوارزميات تتيح لها التواصل البصري مع الآخرين، وتملك القدرة على فهم الكلام، والتعلم عن طريق التفاعل، وتذكر الوجوه، بما يسمح لها بأن تكون واعية، وقادرة، ومبدعة كأي إنسان.

تتميز صوفيا عن غيرها من الروبوتات في أنها مزودة بخوارزميات ذكية وقادرة على عرض أكثر من خمسين تعبيرا للوجه بطريقة ذاتية، وتستطيع تبادل الحديث مع البشر بصورة طبيعية، وتجاوب عليهم بشكل تلقائي وطبيعي[2]. وقد منحت المملكة العربية السعودية جنسيتها للروبوت صوفيا عام 2017 في إطار مبادرة (الاستثمار المستقبل)، وهي كانت بجسد أنثى، وهي دلالة ترتبط بقيمة ومكانة

---

[1] عبد الرزاق وهبة وسيد أحمد محمد، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، العدد 43، ص304. متاح عبر الرابط التالي: http://jilrc.com تاريخ الزيارة: 2023/11/1،

[2] سامية شهبي قمورة، وباي محمد، حيزية كروش، الذكاء الصناعي بين الواقع والمأمول، دراسة تقنية وميدانية، الملتقى الأول، الذكاء الصناعي (تحد جديد للقانون)، عدد خاص، 2018، ص32.

المرأة في نظر المملكة، وفي تطبيق آخر تم منح نظام إلكتروني بشخصية طفل عمره سبع سنوات الإقامة في طوكيو[1].

إن واقع ممارسات الذكاء الاصطناعي في حياة الأفراد المتجسد من خلال الاستعمال المتكرر والممتد للسيارات الذكية والروبوتات، وكذا الأنظمة المبرمجة في مجال الصحة والاقتصاد والقانون، دفع مصممي ومالكي ومستعملي الذكاء الاصطناعي للمطالبة بنظام قانوني خاص به، قصد تحسبهم تحمل المسؤولية القانونية عن قرارات وأفعال هذه التكنولوجيا يحكم أنها قد أصبحت تقوم بمهامها بعيدا تماما عن سيطرتهم وباستقلالية كما أن بعضهم دعا للاعتراف بحقوق الملكية الفكرية هذا الذكاء الذي أصبح قادرا على الإبداع والاختراع، ولكن هذا التوجه وإن كان قد بدا فعلا باله خلق حوفا وفلقا كبيرين من حيث آثاره التي يرى الأغلبية أنها لا تتوافق والمنطق القانوني.

كما أنه بإسقاط التجارب القانونية على موضوع الذكاء الاصطناعي، كما في اعتراف بعض الدول بالشخصية القانونية في حالات استثنائية نجد أنها ممكنة التطبيق، فقد ثار مؤخراً جدال فقهي وقانوني كبير في سياق الدعوة لحماية فعالة للطبيعة من الأضرار المستمرة والمتكررة لأجزاء واسعة منها، وعلى الرغم من اتفاق غالبية التشريعات على حمايتها من خلال النصوص المتعلقة بحماية البيئة إلا أن الجدال الحاصل انطلق من حقيقة عدم كفاية تلك النصوص وعدم فعاليتها في كثير من الأحيان، الأمر الذي دعى الكثير منهم إلى ضرورة الاعتراف للطبيعة بالشخصية القانونية، وبالتالي تمكينها من التقاضي باسمها، وأن تتمكن من الدفاع عن مصالحها الخاصة عند المساس بها وأن تتحصل على تعويضات لنفسها، كأن يكون لها قيمة ذاتية[2].

---

[1] Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 821.

[2] محمد محمد القطب مسعد، مدى ملاءمة قواعد الملكية الفكرية في مواجهة تحديات الذكاء الصناعي، مرجع سابق، ص81.

لقد اعترفت بعض الدول للطبيعة بالشخصية القانونية كما هو الحال مثلا في الإكوادور وبوليفيا، في محاولات لمحاولة الذهاب بعيدا في هذه الخطورة رغم المعارضة الشديدة للرافضين لهذه الفكرة[1]. وقد أقر حديثاً العديد من التشريعات الأوروبية بعضاً من خصائص وصفات الشخصية القانونية للحيوانات، وبالمثل تم الاعتراف بدرجة معينة بالشخصية الاعتبارية للأشجار على أساس أسباب متعلقة بالتنمية المستدامة[2].

إن الجدل الحاصل بمناسبة الاعتراف للطبيعة بالشخصية القانونية وتمكينها من المحافظة على نفسها من الأضرار التي تصيبها باستمرار، فالأمر يشبه إلى حد كبير الجدل الحاصل حاليا بشأن الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية، فهل يمكن الوصول لنفس الحل السابق مع الطبيعة ولو من خلال بداية تقبل فكرة الاعتراف له بالشخصية القانونية، ومحاولة إسقاط أحكام الشخصية القانونية عليه؟

إن الرافضين لفكرة الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي لم يقدموا مبررات قوية تدعم اتجاههم، خصوصا وأنهم يؤسسون آراءهم على مجرد افتراضات ليس لها دليل في الواقع[3]. فقد بنو افتراضهم على أساس أن الذكاء الاصطناعي ليس بإنسان وصنفوه ضمن الأشياء والأمر عندهم يشبه رفض الاعتراف للحيوان بالشخصية القانونية بحجة أنه ليس إنسانا أيضا، وأن أي اعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية قد يؤدي إلى قتل الجنس

---

(1) Suzanne Antoine, Rapport sur le regime juridique de l'animal, le garde des sceaux le 10 Mai 2005, p. 23es

(2) Nicolas Petit, Law and regulation of artificial intelligence and robots: Conceptual framework and normative implications, working paper,2017/3/9 , P. 11. Electronic Copy available at:https://ssrn.com/abstract-2931339

(3) Xavier Labbée, La fin du monde, la fin du droit ou la transition juridique? D.24 Janvier 2019.

البشري وإبادته، ومعنى ذلك اختفاء الإنسان لمصلحة الذكاء الاصطناعي واندثار العلوم والحضارة[1].

كما أنه نظرا لما تتميز به أنظمة الذكاء الاصطناعي من الاستقلالية في اتخاذ القرارات، والقدرة على التعلم الذاتي، والتكيف مع البيئة المحيطة، والتعامل مع الآخرين، دون الرجوع إلى البشر، كالمبرمج، أو الصانع، أو المشغل، فقد دعا ذلك بعض الفقهاء بأن تشمل حقوق الإنسان الروبوتات الذكية الاصطناعية، حيث إن مجموعة فرعية من أنظمة الذكاء الاصطناعي الذي تم تطويره في العقود القليلة المقبلة ستكون شبيهة بالبشر[2].

إن الاعتراف بالأهلية، ومنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي التي بموجبها يستطيع اكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات، لم يعد خيالا علميا، بل بدأ يظهر جليا في الساحة القانونية، ومن ثم يتعين البحث فيه، وفي الظروف المحيطة به، وتحديد نطاقه، فكما يمكن منح شهادة تصديق إلكتروني لبعض المواقع الإلكترونية، لتثبت مصداقيتها من مزودي خدمات التصديق، فيتعين أن يكون هناك أيضا شهادة تثبت أهلية الذكاء الاصطناعي وشخصيته القانونية[3].

---

[1] ازدادت هذه المعارضة مع ظهور وتطور الروبوتات التي تشبه الإنسان من حيث الشكل وكذلك من حيث الذكاء، بل تتفوق عليه في كثير من الأحيان، كما يدعي هؤلاء أن الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي من شأنه أن يؤدي إلى عدم مسؤولية الأشخاص المحتملين، من أمثال المنتجين المستخدمين والمالكين، الأمر الذين سيترتب عنه زيادة الأضرار وتفاقمها. يراجع: محمد أحمد المعداوي عبد ربه مجاهد، المسؤولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي– دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص310.

[2] Ammar Younas and Rehan Younas, Sustainability of artificial intelligence: reconciling human rights with legal rights of robots, April 2018, P. 3. Available at:https://www.researchgate.net/publication/324544336 Sustainability of Arti ficial Intelligence Reconciling Human Rights with Legal Rights of Ro bots

[3] Simon Chesterman, Artificial intelligence and the limits of legal personality, previous reference, p. 819

إذا نظرنا إلى الشخص الاعتباري على أنه موضوع للقانون دون جسد بشري، نكون بصدد وعاء للحقوق والواجبات وتصبح الروبوتات كالشركات، على أن يتم تسجيل كل روبوت في سجل يُعادل السجل التجاري للشركات، ويحصل على الشخصية القانونية منذ وقت التسجيل، ومن هذا الوقت يمكن تعويض الغير الذين تسبب الروبوت بإحداث الضرر له، ويتحمل أيضا المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي يرتكبها.

كما أن الشركات وإن كانت لها شخصية اعتبارية، إلا أنها لا تمارس الحقوق بصورة مباشرة، وإنما من خلال ممثلها القانوني، وهذا الدور بلا شك يمكن أن يناط بالممثل عن الروبوت أثناء التسجيل، مع الأخذ في الاعتبار أنه كلما زادت قدرة الروبوت على اتخاذ القرارات بصورة منفردة ومستقلة، كلما زادت مسؤوليته[1].

الفرع الثاني
الذمة المالية لتقنيات الذكاء الاصطناعي

يقترح جانب من الفقه إلى قياس الذمة المالية المستقلة للأشخاص الاعتبارية، وقدرتهم على دفع تعويضات على الروبوتات، والأنظمة الذكية، وذلك لما يمنحها أصولا مالية، كالقيمة السوقية لبرامج الروبوتات، وقواعد البيانات، وإيرادات استخدامها، وأرباح بيعها، واستغلالها[2]، فكل ذلك يعد أصولا مالية تبرر منحها الشخصية المعنوية، كالشركات ذات الذمة المالية المستقلة. وبالنظر إلى تاريخ الشركات والأشخاص القانونية الاعتبارية الأخرى، لا يبدو من المشكوك فيه أن

---

[1] ويلاحظ أن الشخصية القانونية الإلكترونية للروبوت تتميز، من الناحية القانونية، عن الشخصية الاعتبارية الممنوحة قانونا للأشخاص الاعتبارية، كالشركات من ناحية أن الروبوت سيمنح التفكير الآلي الذاتي، وليس الإنساني، بما يبرر منحه الذمة المالية المستقلة، يراجع: إياد مطشر صيهود، استشراف الأثر القانوني لتكنلوجيا الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص40.

[2] أحمد كمال أحمد، الطبيعة القانونية للوكيل الذكي على شبكة الإنترنت، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2017، ص39.

معظم الأنظمة القانونية يمكنها أن تمنح أنظمة الذكاء الاصطناعي صورة ما من الشخصية.

ترجع ضرورة منح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، والاعتراف بهم كأشخاص أمام القانون على الأقل، إلى سببين مختلفين، الأول: هو ضرورة وجود شخص ما يتحمل المسؤولية عن الأخطاء الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي، وهذا ما يعمل على سد الثغرات القانونية المتعلقة بالمسؤولية، التي تخلقها سرعة، وآلية، وحركة أنظمة الذكاء الاصطناعي.

لقد اقترح الفقهاء وجهات إصلاح القوانين بالفعل، منح أنظمة الذكاء الاصطناعي صورة ما من الشخصية الاعتبارية لمواجهة الإشكاليات القانونية الخاصة بالمسؤولية، مثل نظام القيادة الذاتية في حالة السيارات بدون سائق، والتي قد يكون سلوكها بعيدًا عن سيطرة سائقها، أو متوقعا من قبل مصنعها، أو مالكها. وقد ذهب البعض إلى أبعد من ذلك، داعين إلى أن هناك حاجة إلى وضع إجراءات تمكن من محاكمة المجرمين من البشر الآليين بالنص على العقوبة، من خلال إعادة البرمجة، أو في الحالات القصوى التدمير[1].

تجدر الإشارة إلى أن إمكانية مقاضاة الشخص الذي تنشأ مسئوليته عن الأخطاء التي يرتكبها هي أحد الجوانب الأساسية للشخصية القانونية، وبالتالي فمنح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية سوف ينقل المسؤولية، بموجب القوانين الحالية، بعيدا عن الأشخاص القانونية القائمة. فبالفعل سوف يخلق ذلك حافزا لنقل المخاطر إلى مثل هؤلاء الأشخاص الإلكترونيين من أجل حماية الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين التقليديين من التعرض لتلك المخاطر.

كما أن القول بتحمل صانعي أنظمة الذكاء الاصطناعي المسؤولية عن تعويض الأضرار الناتجة عن استخدام هذه الأنظمة، باعتبارها منتجا معيبا، يثير صعوبة عملية تتمثل في أن هذه الأنظمة تتميز بالاستقلال، ولها القدرة على التعلم الذاتي،

---

[1] G Hallevy, Liability for Crimes Involving Artificial Intelligence Systems, published online on the website: http://ssrn.com/abstract=1564096, p. 3.

فتتعلم من خبراتها السابقة، وتتخذ قرارات مستقلة، ومن ثم يتعذر على المضرور إثبات وجود عيب، أو خلل في أنظمة الذكاء الاصطناعي، لاسيما في ظل تعقيد هذه الأنظمة، وما يزيد الأمر تعقيدا هو صعوبة تحديد الأضرار الناتجة عن فعل الذكاء الاصطناعي نفسه أي الناشئة عن قرار مستقل اتخذه الذكاء الاصطناعي، والتمييز بينه وبين باقي الأضرار الناشئة عن فعل خلل، أو عيب موجود في النظام الذكي[1].

كما أن عدم الاعتراف بالشخصية القانونية ومنحها للروبوت يعني أن حارسه سيتحمل المسؤولية المدنية على نحو غير عادل، حيث يستقل الروبوت ذاتيا في اتخاذ قراراته وتصرفاته، ويتمتع بقدرة عالية على تجنب المخاطر، ومن ثم فتحميل حارسه المسؤولية المفترضة عن حراسته هي مسؤولية ثقيلة، ونفيها بالسبب الأجنبي، أمر عسير[2]. لذلك لا يتسنى مساءلة الذكاء الاصطناعي عن فعله الشخصي إلا بالاعتراف له بالشخصية القانونية، حتى يمكن تحميله عب تعويض الأضرار الناتجة عنه بشكل مباشر. وقد تم تبني هذا الاتجاه جزئيا في ولاية نيفادا الأمريكية، حيث تم الاعتراف ضمنيا، للروبوتات ببعض سلطات الشخص المعنوي، حيث تخضع لإجراءات القيد في سجل خاص تم إنشاؤه لهذا الغرض، كما تم تخصيص ذمة مالية مستقلة لهذه الروبوتات، بهدف التأمين منها، مما جعلها تستجيب لدعاوى التعويض التي ترفع ضدها عن الأضرار التي تصيب الغير[3].

لقد أوصى البرلمان الأوروبي بضرورة أن يصدر المسئول عن الذكاء الاصطناعي وثيقة تأمين إجباري، تكون مرتبطة بصندوق تأميني لكل روبوت،

---

[1] معمر بين طرية، قادة شهيدة، أضرار الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعية تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي، لمحات في بعض مستحدثات القانون المقارن، الملتقي الأول، الذكاء الصناعي، تحد جديد للقانون، عدد خاص، 2018، ص124.

[2] أحمد حسن محمد علي، المسؤولية المدنية عن أضرار الروبوت– دراسة استشراقية في القانون المدني المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2022، ص41.

[3] معمر بين طرية، قادة شهيدة، أضرار الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعية تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي، لمحات في بعض مستحدثات القانون المقارن، مرجع سابق، ص134.

أو ذكاء اصطناعي مستقل، الغرض منها تأمين الغير من تصرفات وقرارات الروبوت المستقلة، وغير المتوقعة، والتي قد يترتب عليها ضرر للغير، كما أوصى البرلمان بضرورة فرض ضرائب على الذكاء الاصطناعي القوي المستقل لصالح القطاعات العمالية، والصناعية التي سوف تتضرر من استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي[1]. ويذكر في هذا الشأن أن كوريا الجنوبية هي أول دولة وضعت ضريبة الروبوت في 2017، خوفا من استبدال جزء كبير من قوتها العاملة بطريق الأتمتة.

أما السبب الثاني، الذي يدفع بضرورة الاعتراف بالشخصية القانونية المثل هذه الأنظمة، هو ضمان أن يكون هناك شخص يتم مكافاته، ومنحه الحقوق المتعلقة بالأشياء التي يصنعها، كحقوق الملكية الفكرية التي تخلقها أنظمة الذكاء الاصطناعي[2]. وإذا ما تم الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية، فإنه سيتمتع بالعديد من الحقوق، كالحق في التقاضي، والحق في التعاقد، وامتلاك الممتلكات.

كذلك يمكن أن يتمتع كل روبوت، أو آلة تعتمد على الذكاء الاصطناعي القوي المستقل بالحق في رقم كودي، يتضمن الاسم واللقب، والرقم التعريفي بالإضافة إلى ضرورة توافر صندوق أسود داخله يحتوي على كافة بياناته، وجميع المعلومات والبيانات والخوارزميات التي تم تغذيته بها، وآليات، أو طرق تعلمه وتحديد درجة استقلاله، وأيضا سوف تتمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي المستقل بذمة مالية خاصة، يتم تمويلها من قبل الأطراف المساهمة والمستفيدة منه[3].

---

[1] محمود حسن السحلي، أساس المساءلة المدنية للذكاء الاصطناعي المستقل (قوالب تقليدية أم رؤية جديدة؟)، مرجع سابق، ص140.

[2] Simon Chesterman, Artificial intelligence and the problem of autonomy, Notre Dam Journal of emerging technologies, 2020, p. 210.

[3] يتضح مما قدمنا إذن أنه كلما تستقل تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولا تتحكم فيها الإرادة البشرية، كلما أمكن القول بمنحها الشخصية القانونية الكاملة، وبذلك فنطاق منح الشخصية القانونية ينحصر في الروبوتات المستقلة، وهي الروبوتات القادرة على اتخاذ القرارات، وتنفيذها دون تدخل الإنسان، ولا

إن الشخصية القانونية تمنح للروبوت إن كان له استقلالية في اتخاذ القرار وكان باستطاعته التفاعل مع الغير. ولا شك أن إضفاء الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يتم يهدف تلبية المتطلبات العملية، كما هو الشأن بالنسبة للشخصية الاعتبارية للشركات.

إذاً تواجه مسألة الاعتراف بالشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي جدالا فقهيا، وتشريعيا شديدا، ما بين مؤيد لهذه الفكرة، وبين معارض. ونظرا لما يتمتع به الذكاء الاصطناعي من خصائص، أهمها، كما ذكرنا من قبل الاستقلالية في اتخاذ القرارات، والقدرة على التعلم الذاتي، والتعامل مع الآخرين لذا اتجه الرأي نحول ضرورة تعديل التنظيم القانوني بما يشمل الذكاء الاصطناعي، ويمنحه الشخصية القانونية، قياسا على الشخصية الاعتبارية التي يتمتع بها الشخص الاعتباري، وذلك مراعاة للاعتبارات، والضرورات العملية والاقتصادية. بيد أن مسألة منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي لا تعد أمرا سهلا، بل يحفها كثير من المخاطر، والتحديات القانونية، أهمها صعوبة الاعتراف له ببعض الحقوق، أو عدم ملاءمتها لطبيعته، كما أنه يصعب تحميله بالالتزامات، وأهمها المسؤولية عن الأضرار التي يسببها، خاصة مع ما يستتبعه ذلك من تحلل الصانع أو المشغل للذكاء الاصطناعي من المسؤولية.

يمكن اعتبارها شيئا مراقبا من جانب الغير، سواء كان صانعا، أو مالكا، أو مستخدما، أو مبرمجا، أو مصمما.

TIP OF SCALE

Editor

Pr.Dr:Saad Al-ateeya

Managing editor

Pr.Dr: Muhammad N. Aldaoudi

Editorial Board

Prof. Dr. Ahmed Kh. Hussein Al-Dakhil
University of Tikrit
College of Law

Asst. Prof. Dr. Rabah Suleiman Khalifa
University of Kirkuk
College of Law and Political Science

Asst. Prof. Dr. Moataz Ali Sabb r
University of Anbar
College of Law and Political Science

Prof. Dr. Adnan Ajeel Ubaid
College of Law
University of Al-Qadisiyah

Prof. Dr. Saeb Naji Aboud
Al-Alamein Institute for Graduate Studies
Najaf

Prof. Dr. Ali Ghani Abbas
College of Law
Al-Mashreq University

Journal
TIP OF SCALE

Legal and political studies with an analytical perspective

A knowledge window into the world of law and politics that combines academic analysis with a realistic vision

2025 April / 1446 Dhu al-Qi'dah – 3 .No ,1 .Vol

All correspondence should be addressed to the Editor-in-Chief at the following address

Kaf Al-Mizan Magazine – Erbil, Iraq

phone: 009647738223277

info@tip-scale.com

Full texts and research papers are available on the following website
www.tip-scale.com

ISBN : 978-9922-24-610-9

Availablelanguages
Arabic - English